خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية
في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة
لرؤية مصر ٢٠٣٠

إعـــــداد

د/رشيدة السيد أحمد الطاهر

أستاذ مساعد أصول التربية
والتخطيط التربوي
كلية التربية– جامعة حلوان

د/عدنان محمد قطيط

أستاذ باحث مساعد– شعبة بحوث التخطيط
التربوي قسم إدارة تعليمية
المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية

خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية
في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠

د/ رشيدة السيد أحمد الطاهر و د/عدنان محمد قطيط *

مقدمة:

يضطلع البحث التربوي بالعديد من الأدوار المهمة في أي مجتمع، والتي يأتي في مقدمتها صياغة السياسات التعليمية وتوجيهها وتحديد مساراتها ودعم جودة صنع القرارات التربوية المتعلقة بها، حيث تعد السياسة التعليمية أحد أهم أبعاد السياسة العامة كونها تتعلق بالإنسان بصفته العنصر المحوري في تحقيق أي نوع للتنمية، كما أن السياسة التعليمية التي تبنى على البحث والدراسة العلمية تكون أكثر ثباتاً واستقراراً؛ لأنها تستند على أسس ودعائم مدروسة وتخطيط علمي.

وتستلزم عملية صنع السياسة التعليمية تدفقاً مستمراً للمعلومات الكمية والنوعية، فالسياسة التعليمية كأي سياسة أخرى لا يمكن صنعها دون الاعتماد على قواعد أساسية للمعلومات عن كل عناصر المنظومة التعليمية وإتاحة تلك المعلومات لكافة مستويات صنع السياسة التعليمية.

وقد تزايد الاهتمام بوضع السياسات المتكاملة والعقلانية عند توجيه وتخطيط وبرمجة وتمويل وتنظيم البحث العلمي عامة، والتربوي منه بوجه خاص، باعتباره ضرورة علمية وتنموية واجتماعية، للاندماج الفاعل والمنتج في ظل تحديات وقيم مجتمع المعرفة، ومن ثم فتوظيف المعرفة البحثية في صنع السياسات يجعل السياسة أكثر تعبيراً عن الحاجات الفعلية وارتباطاً بالإمكانات، ومن ثم تجعل الممارسات أكثر جدوى وفعالية؛ لأن الأساس المعلوماتي يمثل بعداً مهماً في صناعة السياسات وإذا غاب هذا البعد انفصلت السياسة عن الحاضر والمستقبل معاً.

---

* – **د/رشيدة السيد أحمد الطاهر** أستاذ مساعد أصول التربية والتخطيط التربوي، كلية التربية– جامعة حلوان

– **د/عدنان محمد قطيط:** أستاذ باحث مساعد– شعبة بحوث التخطيط التربوي(قسم إدارة تعليمية)– المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

وفي هذا الإطار، توضح (عبد القادر، ٢٠١٠، ٢٦٣) أن علاقة البحوث بصنع السياسة ليست أحادية الجانب، وإنما هي علاقة مركبة ومتشبعة، تحددها وتتحكم فيها العديد من العوامل والأبعاد، من أهمها المناخ السياسي السائد في المجتمع ومدى اعتراف السياسيين بضرورة الاعتماد على البحوث لاتخاذ قراراتهم، بجانب نظرة المجتمع لأهمية البحث التربوي، ولكن من الخطأ أن تخضع عملية البحث التربوي لضغط من قبل السياسيين تبريراً لأوضاع معينة، مما قد يحول عملية البحث إلى تقارير أو نشرات دعائية لا تقدم الجديد للعلم ولا تسهم في صنع سياسة أو اتخاذ قرار صحيح.

وتقوم بحوث السياسات التعليمية بتصنيف وترتيب أداءات الدول مقارنة بغيرها في ضوء مؤشرات محددة، وتحديد علامات مرجعية للسياسات التعليمية بالدول المختلفة ومساعدتها في تطبيقها، هذا فضلا عن تقييم تأثير السياسات ومدى فاعليتها، والتعريف بالأمثلة والنماذج الناجحة للممارسات المتميزة، مع توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة مخرجات التعليم، بالإضافة إلى إمكانية ترتيب أولويات جدول أعمال السياسة التعليمية (Schuler, 2006, p56).

من ناحية أخرى، تمثل الخرائط بصفة عامة أداة مهمة في وصف وتبسيط المعلومات وتصنيف البيانات وتوضيح العلاقات وتحليلها، وهو ما يدفع إلى مزيد من الاستقراء والتفكير، حيث تنطوي الخريطة البحثية على نظرة مستقبلية للتوجهات العامة التي يجب أن تتناوله الأبحاث العلمية في ضوء المستجدات المستقبلية والاحتياجات المجتمعية، وبالتالي تعد الخريطة البحثية دليل استرشادي حول أهم الموضوعات التربوية التي يمكن معالجتها من أجل تحقيق بحث علمي متميز ومبدع وخدمي يحقق الأهداف الإنمائية للمجتمع المصري.

وعلى ضوء الاهتمام بتحديد المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية، تزايدت الدراسات التي سعت لبناء خرائط بحثية في عدد من المجالات التربوية وغيرها، فقد هدفت الأستاذ والحجار(٢٠٥) إلى اقتراح خريطة بحثية تنموية في البحث التربوي الأكاديمي لمرحلة الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية، كما سعت دراسة إبراهيم وآخرون (٢٠٠٧) إلى رسم خريطة بحثية لتعليم الكبار وتحديد الحاجات البحثية الآنية والمستقبلية. ودراسة عوض (٢٠٠٨) التي استهدفت صياغة خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مجال التعليم الجامعي حتى عام ٢٠٢٥ وتحديد أهم

التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجه التعليم الجامعي. وهناك أيضاً دراسة أحمد (٢٠٠٩) التي هدفت إلى إعداد خريطة للبحث التربوي لمواجهة بعض مشكلات الواقع التعليمي، وتعرف أهم المشكلات التي تواجه التعليم قبل الجامعي بالمدارس والإدارات التعليمية في محافظة الدقهلية.

كما هدفت دراسة لاشين وإسماعيل (٢٠١٤) إلى استكشاف التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباته البحثية، وتقديم رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية بكلية التربية جامعة السلطان قابوس تتضمن أهم القضايا والمشكلات التربوية، وسعت دراسة النوح (٢٠١٥) إلى تعرف اتجاهات الرسائل الجامعية في تخصص أصول التربية في الجامعات السعودية، والكشف عن الحاجات البحثية من منظور أعضاء هيئة التدريس بها، في حين هدفت دراسة عبد العال (٢٠١٦) إلى رسم ملامح خريطة بحثية مستقبلية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بني سويف حتى عام ٢٠٢٥ في ضوء أولويات الاحتياجات المجتمعية والاتجاهات البحثية الحديثة، كما سعت دراسة العلياني (٢٠١٦) إلى تقديم خريطة بحثية مقترحة لبحوث الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء خطة التنمية التاسعة والاحتياجات التعليمية للمجتمع السعودي.

ومن الدراسات الأجنبية في هذا السياق دراسة Van der Merwe, and (Wilkinson, 2011) التي سعت إلى تحديد القضايا والمجالات الرئيسية في بحوث الإحصاء التربوي لتعرف التوجهات والأولويات الآنية والمستقبلية، كما هدفت دراسة (Sedighi and Jalalimanesh, 2014) إلى وضع خريطة للتوجهات البحثية في مجال إدارة المعرفة بالتحليل المنهجي القائم على مدخل scentometrics الذي يستند على خطوات تشمل تحديد النطاق البحثي، وتحديد الكلمات المفتاحية المرتبطة بمجال إدارة المعرفة ومجالاته الفرعية، جمع الدراسات والمقالات وتحليل النتائج وفق مقياس الاقتباس المحلي local citation score (LCS) ومقياس الاقتباس الدولي (GCS).

وسعت دراسة (Chen Sun, Pie& et.Al, 2014) إلى تعرف اتجاهات تكنولوجيا الحاسب التعليمي من خلال الأدبيات والدراسات المتخصصة بما يفيد الباحثين والممارسين في تعرف الوضع الراهن وتوجهات المستقبل في هذا المجال، وأشار الباحث إلى أن ذلك قد يساعد في رسم المراحل التالية للباحثين والنقلات النوعية التي حدثت في هذا التخصص سواء في التقنية أو أساليب التدريس.

وبتحليل ما سبق، يتضح أن الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي قد انقسمت إلى منحيين، أحدهما يركز على الوقوف على واقع الدراسات التي تم إجراؤها في مجال علمي معين بهدف إعداد خريطة بحثية لتجسير الفجوة بين الواقع والمستهدف، وثانيهما اهتم بمعالجة واستكشاف الأولويات أو التوجهات المستقبلية للقضايا التي يجب أن تركز عليها الدراسات في المعالجة والتناول. وقد تنوعت المناهج التي اعتمدت عليها تلك الدراسات بين المنهج الوصفي وتحليل المحتوى ودلف، مع استخدام الاستلانة واستطلاع الرأي كأداة لجمع بيانات عينة الدراسة.

ويلاحظ أيضا تباين إجراء الدراسات السابقة ما بين الجامعات المصرية والعربية والأجنبية، مما يؤكد أهمية هذا التوجه عالميا ومحليا، كما يمكن ملاحظة تنوع المجالات التي تناولتها الدراسات المختلفة لبناء الخرائط البحثية حيث ركز بعضها على أصول التربية وبعضها على الإدارة والتخطيط التربوي، وتناول بعضها إدارة المعرفة، وركز الأخر على مجال تكنولوجيا التعليم، ومن ثم فلا يوجد ضمنها مجال لبحوث السياسات التعليمية، ورغم تباين أهداف الدراسات السابقة، إلا أن هدف البحث الحالي هو التركيز على الاحتياجات والأولويات الحالية والمستقبلية لبحوث السياسات التعليمية في مصر وفق ملامح تلك السياسات الواردة في رؤية ٢٠٣٠.

مشكلة البحث:

يتزايد الاهتمام الرسمي والمجتمعي بالتعليم في مصر، فقد اختص دستور ٢٠١٤ التعليم بالاهتمام في المواد من المادة (١٨) إلى المادة (٢١) والتي تضمنت من بينها أن "التعليم حق لجميع المواطنين، هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ومفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وهو مجاني في مدارس الدولة ومعاهدها، وتلتزم الدولة بتوفيره وفق معايير الجودة العالمية. (وثيقة الدستور المصري، ٢٠١٤).

كما تشتمل استراتيجية التنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠ على أثني عشر محوراً رئيسياً هي: محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية،

والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية والصحة، كما تضمنت على ما يزيد عن ٢٠٠ برنامج ومشروع تستهدف أن تكون مصر بحلول عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمةً على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة. وتستهدف الرؤية إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦)

لكن وعلى الرغم من هذا الاهتمام الرسمي والمجتمعي بقضية التعليم، وصياغة خطط استراتيجية، وتنفيذ برامج ومبادرات إصلاحية، وإنشاء هيئات داعمة لجودته (مثل هيئة الاعتماد وضمان جودة التعليم والأكاديمية المهنية للمعلمين)، إلا أن هناك العديد من التقارير التي تشير إلى كثير من التحديات والمعوقات وجوانب القصور، حيث يلفت أحد التقارير النظر إلي تقييم الإطار التشريعي المنظم للتعليم قبل الجامعي في مصر، والذي ينظمه قانون التعليم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وكافة التعديلات التي أجريت عليه حتى عام ٢٠١٣، بما يظهر عدم وجود رؤية واضحة، حيث اعتمدت كافة التعديلات التشريعية على بعدين هما: التجربة والخطأ في عمليات التطوير، والاعتماد على الحلول قصيرة الأجل لمظاهر المشكلات دون التعمق لحل جذورها. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، ١٤، ١٥)

وفي هذا السياق، يبين (مطر؛ فرج، ٢٠٠٩، ٢١، ٢٢) أن القراءة المدققة لأوضاع نظامنا التعليمي تشير بوضوح إلى أن هناك غياباً للاستقرار، وتضاربًا في القرارات، وعشوائية في المشروعات الإصلاحية والتجديدية، وكأن التعليم أصبح حقل تجارب من الصعب ملاحقة ما يحدث فيه، الأمر الذي جعل أي ملاحظ لما يجري يشعر بعدم وجود سياسة محددة.

أما فيما يتعلق، بالبحث التربوي بشكل عام ومجال السياسة التعليمية، يلفت (حسين، ٢٠٠٧، ٢٠٠) النظر إلى الافتقار إلى التشريعات التي تنظم حركة السياسات البحثية للجامعات المصرية، يعبر عن غياب آليات الربط بين البحث العلمي الجامعي وأهدافه من ناحية، وأهداف وتطلعات المؤسسات المجتمعية من ناحية أخرى، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها.

وفي هذا الصدد يكشف واقع البحوث التربوية عن أنه على الرغم من التاريخ الطويل في إجراء العديد من البحوث حول سياسات التعليم إلا أنها غير معتمدة على التحليلات الفنية الدقيقة، كما يعتقد الباحثون في مجال التربية عموماً أن بحوث السياسات لم تستخدم كل الخيارات المتاحة لزيادة فرص نجاح التعليم، ولا زالت هناك ندرة الاستفادة من نتائج البحوث في بناء وتنفيذ السياسات التعليمية، مع وجود فجوة بين مراكز البحوث، ومراكز صنع السياسية واتخاذ القرار التعليمي. (بيومي، ٢٠٠٩، ٣٩٩)

كما يشير (حرب، ٢٠١٣، ١٤٥) إلى غياب السياسة البحثية للبحث التربوي، فلا توجد معايير واضحة لتوجيه البحث التربوي أو توظيف الإمكانات بما يخدم القضايا التربوية ذات الأولوية البحثية، مما أدى إلى غياب الخريطة البحثية في الأقسام التربوية بكليات التربية، مما يشتت جهود الباحثين التربويين، ويقلل من تركيز هذه البحوث على مواجهة مشكلات التعليم المختلفة التي يعاني منها المجتمع المصري. ويشير (عزب، ٢٠١٣) إلى عدد من المعوقات والمشكلات التي تواجه البحث التربوي منها عدم وجود سياسة واضحة يسير في إطارها البحث التربوي، وعدم التنسيق بين مؤسسات البحث التربوي، وعدم ربط الجهد البحثي بأهداف التنمية الشاملة. ووفق (عبد العال، ٢٠١٦) فإن توجهات البحوث لا تتفق في الغالب مع التوجهات العالمية، ولا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات العصرية، كما أنها لا تسير وفق سياسة بحثية محددة تضع احتياجات المجتمع في قمة أولويات البحوث.

وقد أدى عدم وجود خريطة بحثية قومية إلى ضعف التنسيق والتكامل بين التخصصات المختلفة على الرغم من أهمية ذلك؛ لوحدة الهدف بين جميع الأقسام التربوية، هذا ويمكن القول بأن استمرار عملية البحث في مصر بطرق فردية دون استخدام خريطة بحثية قومية لن يصلح العملية التعليمية على الإطلاق. (عرجاوي، ٢٠١٤، ٣١٢) ويتفق مع ما سبق، (سكران، ٢٠١٠، ٤) والذي يشير إلى غياب الخريطة القومية البحثية – كجزء من غياب المشروع الحضاري القومي مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية إن لم تكن عشوائية، كما ترتب عليه تكرار البحوث، فالأمر متروك للمزاج الشخصي في الاختيار، لا في مجتمع مثقل بالمشكلات.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن رسم خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في ضوء توجهات استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس ما يلي:

١. ما المنطلقات الفكرية للخريطة البحثية؟
٢. ما الأسس النظرية لبحوث السياسات التعليمية كأحد مجالات البحث التربوي؟
٣. ما واقع تحليل السياسات التعليمية الواردة في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠؟
٤. ما أهم أولويات بحوث السياسات التعليمية من منظور الباحثين وأعضاء هيئة التدريس؟
٥. ما الخريطة المستقبلية المقترحة لبحوث السياسات التعليمية في مصر لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

١. استكشاف فلسفة ومنطلقات الخرائط البحثية ومزاياها لا سيما في مجال التربية.
٢. إلقاء الضوء على أهم الأسس النظرية التي توضح ملامح بحوث السياسات التعليمية كأحد مجالات البحث التربوي.
٣. تحليل توجهات السياسات التعليمية الواردة في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهدافها وتحدياتها المستقبلية.
٤. الكشف عن الأولويات البحثية في مجالات السياسات التعليمية من منظور أعضاء هيئة التدريس.
٥. رسم خريطة مقترحة لبحوث السياسات التعليمية في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث الحالي فيما يلي:

١. تطوير إطار فكري للخريطة البحثية وكيفية بنائها، وإبراز أهم ملامح بحوث سياسات التعليم

٢. تقديم خريطة للأولويات البحثية في مجال السياسات التعليمية، بما يفيد المراكز البحثية، وكليات التربية والأقسام العلمية والدارسين في استكشاف ظواهر وموضوعات تراعي احتياجات المجتمع المصري ورؤية ٢٠٣٠.
٣. محاولة فتح المجال أمام الباحثين المتخصصين في السياسات التعليمية، لتناول القضايا ذات الأهمية والأولوية للمجتمع، وتطوير التخصص ومجالاته وجوانبه بصورة موسعة.
٤. توفير أطر وأولويات لصناع السياسة التعليمية والقرار التربوي في مصر، بما يدعم العمل المنهجي لبناء السياسات المستندة إلى الأدلة وشواهد الواقع واحتياجات المجتمع ورؤى الباحثين.

حدود البحث:

تشمل حدود البحث الحالي ما يلي:

١- **الحدود المجالية:** الخريطة البحثية وبحوث السياسات التعليمية استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجال التعليم.
٢- **الحدود البشرية:** الباحثين وأعضاء هيئة التدريس تخصص أصول التربية والإدارة التعليمية والتربية المقارنة
٣- **الحدود المكانية:** أقسام أصول التربية والإدارة التربوية في بعض كليات التربية بالجامعات المصرية، ومراكز البحث التربوي
٤- الحدود الزمنية: تم تطبيق استطلاع رأي الخبراء خلال شهر مارس عام ٢٠١٨.

مصطلحات البحث وكلماته المفتاحية:

يستند البحث في إطاره النظري ومعالجته وأهدافه على عدد من المصطلحات التي تتضمن ما يلي:

- **الخريطة البحثية:** Research Map

يحدد البحث الحالي **المفهوم الإجرائي للخريطة البحثية** بأنها " تصور مستقبلي وخطة منهجية توجه البحث العلمي في مجال السياسات التعليمية وتمكن الباحثين من تعرف المجالات والقضايا ذات الأولوية التي تستحق الاهتمام وتخدم المجتمع في ضوء توجهات وأهداف استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠".

• **بحوث السياسات التعليمية:** Educational policy research

تحدد إجرائياً في نطاق هذا البحث " أحد أنواع أو مجالات البحث التربوي والذي يختص بدراسة المبادئ الحاكمة والأطر المنظمة للسياسات التعليمية التي توجه الخطط التربوية، والبرامج التنفيذية، وتخطيط وتحليل وتقييم البدائل والحلول للقضايا التعليمية ذات الأولوية للمجتمع وصناع السياسة التعليمية ومتخذي القرار التعليمي".

منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث الحالي تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك في وصف وتحليل الإطار النظري لكل من الخريطة البحثية وبحوث السياسات التعليمية، كما استعان البحث بمنهج تحليل السياسات والذي يهدف إلى" توفير المعلومات اللازمة لتسهيل عملية صناعة السياسة واتخاذ القرار من خلال البحث في أسباب ونتائج أي أداء متوقع أو فعلي للسياسات العامة في إطارها السياسي والاجتماعي" (بيومي، ٢٠٠١، ص١٧١)، هذا فضلا عن" توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب على اختيار حل واحد أو عدة حلول سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، فتحليل السياسات يتنبأ في التحليل القبلي بالآثار المتوقعة، في حين يحدد التحليل البعدي آثار هذه السياسات" (محمد، ٢٠١٠، ص٣)، وقد استخدم البحث الحالي (التحليل القبلي) للسياسات التعليمية الذي يسعى إلى التنبؤ بالمعلومات الضرورية واللازمة لتسهيل عملية صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار في ضوء ما تتطلبه رؤية مصر ٢٠٣٠.

ومن الأدوات التي تم استخدامها، استطلاع رأي الباحثين وأعضاء هيئة التدريس المختصين بالسياسة التعليمية من العاملين بكليات التربية والمراكز البحثية(تخصص أصول التربية والإدارة التعليمية والتربية المقارنة) وذلك بهدف تعرف درجة موافقتهم حول القضايا والمجالات المقترحة لحساب الأوزان النسبية لها لترتيبها حسب أولوية جدواها ومدى ملاءمتها للسياق البحثي في مصر من جهة وملائمتها لرؤية مصر ٢٠٣٠ من جهة أخرى، بما يدعم بناء الخريطة البحثية المقترحة.

محاور البحث:

تبعا لمنهج البحث وتحقيقا لأهدافه ينقسم البحث الحالي إلى ثلاثة أقسام هي:

- **الأول:** يتضمن **الإطار النظري** وينقسم إلى محورين: الخريطة البحثية (الفلسفة والمرتكزات) – ملامح بحوث السياسات التعليمية (إطار نظري).
- **الثاني: واقع تحليل السياسة التعليمية في مصر** في ضوء رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠.
- **الثالث: الخريطة البحثية المقترحة،** ويتضمن عدة محاور: محور منطلقات الخريطة المقترحة، ومحور بناء الخريطة البحثية المقترحة، ومحور عوامل نجاح الخريطة المقترحة وضمانات النجاح.

القسم الأول (الإطار النظري)

يتضمن محورين، الأول يهدف توضيح الإطار النظري للخريطة البحثية من حيث المفهوم والأهداف والمرتكزات، في حين يسعى المحور الثاني إلى إبراز ملامح بحوث السياسات التعليمية من حيث تعريفها وأهدافها ومجالاتها وتصنيفاتها ومداخل تحليلها

المحور الأول– الخريطة البحثية: الفلسفة والمرتكزات:

يهدف هذا المحور إلى إلقاء الضوء على الخريطة البحثية من حيث: مفهومها وأهدافها، وأهميتها ومبرراتها، مع توضيح أهم المرتكزات والاعتبارات المرجعية في بنائها

أولاً– الخريطة البحثية: المفهوم والأهداف والأهمية:

تستند الخرائط البحثية في جوهرها إلى تحديد المسارات المتعددة لمجالات البحوث، وتطوير منظومة المفاهيم للمجال البحثي والتوصل للمشكلات التعليمية الواقعية ذات الأولوية، بهدف توجيه البحوث والدراسات المستقبلية لمسايرة التوجهات الحديثة، وتفعيل دور المؤسسات البحثية، بما يدعم تطبيق وتوظيف نتائج بحوثها في الإصلاح والتطوير التعليمي والمجتمعي.

وقد تنوعت الدراسات في تعريفها للخريطة البحثية، فحددتها(لاشين، وإسماعيل، ٢٠١٤، ٦٢)" خطة منهجية طويلة المدى توجه البحث العلمي وتمكن الباحثين من إجراء بحوث علمية مرتبطة بقضايا المجتمع وتعكس رؤية مراكز البحوث وإستراتيجيتها ومن ثم توظيف إمكاناتها البحثية واستثمارها في أداء رسالتها والقيام بدورها نحو المجتمع".

وعرفها (Al Sumih, 2016, 1630)" أنها قائمة من المجالات والأولويات البحثية ذات الأهمية والحاجة للتركيز في معالجتها وتناولها في تخصص علمي معين".

وتناولها (عبد العال، ٢٠١٦، ٣٠١) بأنها" تصور مستقبلي لتحديد مجالات البحث الرئيسية والفرعية وفقا لمصفوفة أولويات احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية والاتجاهات البحثية الحديثة بصورة تتحقق معها أهداف البحث العلمي داخل المجتمع وذلك في مدى زمني معين".

وتهتم الخريطة البحثية بمجالات رئيسية في مجال التربية يرتبط بكل مجال مجموعة من الأبحاث التي يمكن القيام بها، ومن ثم قام البعض بتعريفها في نطاق المجال البحثي الذي تتناوله مثل:

عرفها (العلياني، ٢٠١٦) بأنها مخطط نظري به عدد من الموضوعات موزعة على مجالاتها المختلفة والمراد بحثها ويتوجب القيام بها ومرتبة حسب الأولوية بصورة علمية وموضوعية لبحوث الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء الاحتياجات التعليمية للمجتمع السعودي وخطة التنمية التاسعة في مجال التعليم.

ويعرف (النوح، ٢٠١٥، ٢٢٣) الخريطة البحثية غي مجال أصول التربية بأنها" تصور مستقبلي للمدى القريب والبعيد للتوجهات البحثية لأقسام أصول التربية بالجامعات السعودية، ويتضمن هذا التصور: أهداف الخريطة البحثية، وأنواع أصول التربية التي تستحق الاهتمام، والمجالات والجوانب التي يجب توجيه اهتمام الباحث نحوها، وهي قابلة للتجديد وفق رؤية الباحث والمرشد العلمي".

كما حدد (الشرنوبي، ٢٠١٠) الخريطة البحثية بالنسبة لمجال تكنولوجيا التعليم على أنها" التجميع، والحصر، والتصنيف، والتدوين للمحاور، والتخصصات الرئيسة، والفرعية في مجال تكنولوجيا التعليم والمعلومات، في ضوء التوجهات المحلية والعالمية المعاصر في هذا المجال".

كما حدد (صبري وآخرون، ٢٠١١، ٨) الخريطة البحثية في مجال التربية العلمية بأنها "تمثيل اصطلاحي أو رمزي بصري لتوضيح توجهات بحوث التربية العلمية طبقا لمحاور محددة، بهدف مساعدة الباحثين على تعرف الواقع وفهم الوسط البحثي وتعرف أولويات بحوث التربية العلمية المستقبلية".

ويستهدف تصميم الخريطة البحثية في مجال علمي معين إلى تحقيق عدد من **الأهداف** في مقدمتها؛ مساعدة طلبة الدراسات العليا وكذلك أعضاء الهيئة

التدريسية على تجنب بعض الإشكاليات والانتقادات التي توجه للرسائل الجامعية والبحوث العلمية، والتي من شأنها أن تعوق الاستفادة من مخرجاتها على نحو مثالي من قبل المؤسسات المجتمعية المستهدفة.

كما حددت بعض الدراسات مثل (النوح، ٢٠١٥، عوض، ٢٠٠٨، لاشين وإسماعيل، ٢٠١٤) أهدافا أخرى للخريطة البحثية كما يلي:

- تشخيص الواقع التعليمي من خلال رصد أبرز جوانب قوته وضعفه.
- استشراف التحديات العالمية وانعكاساتها على التعليم.
- الاهتمام برصد حاجات المجتمع الفعلية وتوجيه اهتمام الباحثين بالمشكلات الواقعية.
- تفعيل توجهات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وربطها بالبحث التربوي
- لفت انتباه الباحثين وتوجيه اهتماماتهم نحو الموضوعات التي تستحق الدراسة منعا للتكرار
- تفعيل دور البحث التربوي في مواجهة المتغيرات المعاصرة، وتفادي تجاهل بعض القضايا التربوية، مع الاستفادة من نتائج البحوث التربوية

ويضيف (Eyal, Rom,2015, 574) أن الخرائط البحثية تهدف إلى تعرف التوجهات المعرفية أو الإبستيمولوجية للباحثين في مجال معين خلال فترة زمنية محددة من خلال مراجعة الدوريات المتخصصة والرسائل والمؤتمرات التي تمت في التخصص وتحليل المعلومات وفق أساليب تصنيف علمية.

ويعتمد استكشاف التوجهات البحثية على تحليل أربعة جوانب أساسية هي: أولها " ماذا" أو القضايا والمجالات البحثية، وتظهر من خلال الكلمات المفتاحية الدالة في المجال أو التخصص العلمي المحدد، والجوانب الثلاثة الأخرى تتعلق " بكيف" أو المناهج والأدوات التي يعتمد عليها الباحثون ونوعية التشارك البحثي الثنائي أو الجماعي وطبيعة مجتمع البحث والعينة. (Wong, others, 2016, 217)

وبتحليل ما سبق، يمكن استخلاص أن مفهوم الخريطة البحثية ينطوي على عدد من المحددات التي تعبر عن التصور المستقبلي لمسار التطور لمجال علمي وبحثي معين في ضوء أهم الأولويات والقضايا التي يجب التركيز عليها خلال فترة زمنية معينة، بما يفيد في إحداث تراكم معرفي وتطور للمفاهيم والنظريات.

كما يتبين أن الخرائط البحثية تهدف إلى دراسة وتحليل جوانب التركيز التي اهتم بها الباحثون خلال فترات سابقة أو المتوقع التركيز عليها في ضوء التوجهات البارزة في المجال، كما تهدف إلى التصنيف والتنظيم والترتيب لأهم المحاور والمجالات المتعلقة بتخصص معين وعلاقته بالتخصصات الأخرى، وبذلك فهي تسعى إلى الحد من التكرار في إجراء البحوث، وتجنب الباحثين من تجاهل بعض القضايا البحثية المهمة، فضلا عن كونها أداة فاعلة لاستشراف القضايا البحثية مستقبلا وفق حاجات المجتمع وخططه التنموية والاستراتيجية، حيث يعد مدخل إعداد الخرائط البحثية من الأدوات المهمة التي يمكن توظيفها لتحديد المتطلبات، وترتيب الأولويات، وتوجيه المسارات والتوجهات الحديثة والمستقبلية؛ وذلك لأن الخرائط البحثية تعمل بمثابة موجهات لمسارات البحوث والدراسات الحديثة في المجال مستقبلا، كما أنها تساعد الباحثين على اختيار الموضوعات، والمتغيرات ذات الأهمية، والأولى بالبحث والدراسة، والتي ترتبط بالضرورة بصورة مباشرة بواقع، ومستقبل العملية التعليمية، وتعمل على حل المشكلات التعليمية.

أما بالنسبة لأهمية الخرائط البحثية فتشير العديد من الأدبيات مثل (الصاوي، ٢٠٠٧؛ عوض، ٢٠٠٨؛ عبد العال ٢٠١٦) إلى هذه الأهمية على النحو التالي:

- التغلب على مشكلة الهدر في الأبحاث العلمية، بما يمنع تكرار الجهود بصورة غير منظمة وغير مبررة والإغراق في مجال على حساب مجال آخر
- تجنب العشوائية في تناول الموضوع البحثي: حيث يتم اختيار النقطة البحثية بطريقة استهدافية في ضوء معايير محددة وموضوعية تضمن تحقيق الأهداف التنموية المنشودة من البحث العلمي.
- تقليل الفجوة بين البحث والممارسة التطبيقية: من خلال ربط البحوث العلمية بالسياق المجتمعي وأولويات التنمية المستدامة فيه، مع توافر التسويق الفعال للبحوث العلمية
- توجيه البحوث نحو التميز: من خلال توضيح أهم المستجدات والمستحدثات التربوية، مع التوجه نحو القضايا العميقة ذات الأولوية المجتمعية
- تنفيذ الخطط البحثية الاستراتيجية التي تعكس السياسات البحثية المعلنة، وفي ذات الوقت تتبع الخريطة البحثية للجامعة من الخرائط البحثية للأقسام.

وبالتالي ليس من المفيد أن تتدفق البحوث في اتجاه واحد من الباحثين للمنظومة المجتمعية، وإنما لابد من تعزيز التواصل بين الباحثين الأقسام والتخصصات العلمية المختلفة من جهة ومختلف أفراد النظام المجتمعي من جهة أخرى، بحيث يتم بناء الأبحاث على احتياجات مجتمعية فعلية حالية أو مستقبلية، بما يساهم في الانجذاب لتلك البحوث، ويضمن تجويد نتائجها، ومن ثم تحسين الثقة المجتمعية في كفاءة الجامعة والمراكز البحثية. وإذا لم يكن هذا الاتصال متوافرا فمن الأحرى مراعاة هذه الاحتياجات داخل نظام يسير عليه الباحثون، ويرشدهم إلى المجالات ذات الأولوية للدراسة.

ويشير كل من (Chen Sun, Pie& et.al, 2014, 156 , Sedighi and Jalalimanesh, 2014, 71) إلى أن المسح ورسم الخرائط البحثية يساعد في تحديد وتحليل المسار التاريخي والنقلات النوعية في التخصص من خلال الاطلاع على الأدبيات ومراجعتها. كما يسمح باستعراض أهم القضايا واستخلاص التوجهات المستقبلية في نطاق المجال البحثي، بما يفيد الباحثين والممارسين وصناع السياسة في تصنيف وتنظيم الموضوعات وتحديد التوجهات الأبرز في المجال محل الدراسة.

كما يشير كل من (Simmons et al., 2005, Wandersman, et al., 2008) إلى أهمية الخرائط البحثية نظرا للحاجة إلى تطوير أجندة ملائمة للبحوث توجه التطور العلمي وتدفق البحوث، مع تقليل الفجوة بين البحث العلمي والمجتمع، من خلال إطار مشترك لتعاون الباحثين والممارسين والممولين يركز على احتياجات كافة الأطراف ذات العلاقة والمستفيدين، فضلا عن إلقاء الضوء على المجالات ذات الأولوية للبحوث وصولا إلى أولويات بحثية وتنموية متسقة وقائمة على الاحتياجات والقضايا الملحة، تساعد على صياغة وتنفيذ السياسات.

وعلى ضوء الأهمية المتزايدة للتحديث الدوري للقضايا والأولويات البحثية نتيجة للتغيرات المتسارعة على مختلف الأصعدة، يشير (Yang, others, 2015, 165) إلى اهتمام كثير من الجامعات والمؤسسات البحثية بإعداد خرائط استراتيجية للتطوير الأكاديمي والبحثي ترتكز في أحد أبعادها على التعلم والنمو والابتكار الذي يختص بالبحث العلمي وتطويره ورصد أولوياته وتوجهاته، فيشير (Holbrook, others 2000, 197)، إلى أن الاعتماد في الجامعات الأسترالية

يتم على أحد النماذج أو الأدوات التي يطلق عليها المقياس التربوي لمسح وتقييم البحوث بهدف تحليل التوجهات والأولويات البحثية التي تم التركيز عليها خلال فترة زمنية محددة، والمقارنة بين المجالات بالإضافة إلي رسم الصورة البحثية على المستوى الأكبر أو الدولي وبيان عناصر القوة والضعف. وهذا يشير لأهمية الخريطة البحثية في تعرف التوجهات البحثية للأقسام العلمية بالجامعات.

من جهة أخرى تفيد الخرائط البحثية صانعي سياسات التعليم العالي الوطني والمؤسسي والهيئات المهنية المقدمة للمنح البحثية لوضع سياسات ترمي إلى تطوير الاستراتيجيات وممارسات الطلاب الجامعيين والباحثين، وتأسيس جهات داعمة للبحوث الجامعية. (النحاس، ٢٠١٦، ١٢٧)، وفي هذا السياق أيضاً توضح دراسة (Burnaford, et.al, 2017) وظيفة وأهمية الخريطة البحثية في تفعيل وتطوير سياسات ودراسات وممارسات المجال المعني ودعم وتوجيه الباحثين لربط دراساتهم بالسياسات المخطط لها وتعزيز التركيز على مراجعة الأدبيات الهامة ذات العلاقة مع الربط بالتخصصات الأخرى، ومن ثم دعم الممارسات القائمة على الأدلة في هذا المجال.

يستخلص مما سبق أن الخرائط البحثية لها دور فاعل في الربط بين البحث العلمي والسياق المجتمعي الذي يختلف من فترة زمنية لأخرى، بما يفرض أهمية أن يسترشد الباحث التربوي بمصفوفة أولويات في اختيار موضوع الدراسة، كما تمثل الخرائط البحثية نوعاً من الدليل أو المرشد الذي يساعد طلاب الدراسات العليا وغيرهم من الباحثين في تخطي أهم مرحلة في إعداد البحث التربوي وهي مرحلة اختيار المشكلة، والانتقال إلى المراحل التالية بسلاسة تامة، كما تعد الخرائط البحثية أجندة عمل تحدد لصانعي السياسات التعليمية الأولويات والقضايا المهمة، هذا فضلا عن كونها تتيح إمكانية تصنيف البحوث التي تمت في تخصص محدد خلال فترة زمنية معينة إلى توجه أو مسار ما (بارادايم) مما يسمح بتحديد الفجوة البحثية ودراستها مستقبلا.

ثانياً– المرتكزات والاعتبارات المرجعية في إعداد الخرائط البحثية:

هناك عدد من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد الخرائط البحثية، ومن أهمها ما يلي: (إسماعيل، ٢٠١٣، سلطان، ٢٠٠٨)

- مراعاة التنوع والشمول والتكامل عند تحديد المجالات الرئيسية والفرعية التي يتم وضعها على الخريطة

- تفعيل فكرة القيمة المضافة للبحث التربوي، والتي تعتمد على تحقيق أقصى فائدة علمية وأهمية اجتماعية للبحث العلمي التربوي.
- احترام الحرية البحثية للباحث، فالخريطة ما هي إلا خطوط عريضة محددة وموجهة وغير ملزمة لفكرة معينة يسترشد بها الباحث عند اختيار الموضوع البحثي.
- تحسين كيفية اختيار البحوث العلمية، من خلال توجيه الباحثين للاختيار بطريقة منظومية على المستوى الأكاديمي والمستوى المجتمعي.

كما تضيف (عبد العال، ٢٠١٦) بعض المرتكزات التي يجب مراعاتها عند رسم الخريطة البحثية، منها: مقومات الانضمام لمجتمعات المعرفة، أبعاد ومؤشرات التنمية البشرية المستدامة، الاحتياجات البحثية للمجتمع: من مشكلات وقضايا: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تعليمية

ويشير (مصطفى، ٢٠٠٢، ٥) إلى أن الأولويات البحثية تعبر عن درجة الأسبقية أو الأفضلية على درجة الأهمية بناء على معايير محددة لترتيب البحوث التربوية لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات التعليمية الملحة. وعلى هذا الأساس فإن الأولويات البحثية تمثل القضايا والموضوعات ذات الأهمية، وذلك بناء على عدد من المعايير التي ترتب هذه الأولويات وفقا لمرتكزات يعكسها السياق التنموي للمجتمع والاتجاهات الحديثة في البحث العلمي

ويستند إعداد الخريطة البحثية إلى التنبؤ المستقبلي لتحديد الأولويات البحثية المتوقعة وتوجه التطور العلمي لمجال تخصصي معين ورسم مساره، كما تدعم دور البحث العلمي في علاقته بقضايا التنمية المستدامة، وتقييم لمؤسسات التعليم. (Al Sumih, 2016, 1630)

كما يلفت (إسماعيل، ٢٠١٣، ١٣٠) النظر إلى أهمية تحديد وترتيب مشكلات المجتمع وقضاياه، من خلال: تشخيص الواقع للخروج بقائمة قضايا ذات الأولوية يجب الاهتمام بها ودراسته او استطلاع رأي المتخصصين والخبراء لرصد قائمة من البحوث والمشكلات والقضايا المجتمعية بالاعتماد على الأساليب الاستشرافية والتنبوئية.

وعلى سبيل المثال، تشير دراسة (صبري وآخرون، ٢٠١١، ١٧) إلى أن بناء الخريطة البحثية ينطلق من كونها: جزء لا يتجزأ من البحث التربوي والبحث

العلمي عالميا، فلابد أن تساير تطوره على المستوى العالمي، ويقع على عاتقها وضع برامج جديدة ومطورة في المجال البحثي المعني بشرط أن ينبع من البيئة المحلية.

وتحتاج الخرائط البحثية تحليل الوضع الراهن ورصد التوجهات وبناء سيناريوهات للصورة المستقبلية المتوقعة للتطور العلمي الناجم عن مسببات التغيير ومحركاته المختلفة، حيث تتنوع السيناريوهات بين الاستطلاع والاستهداف وفق مراحل منهجية تنطلق من ملامح الواقع وتنتهي بتحديد أهم أبعاد المستقبل للعلم والابتكار ",(Nonthakarn, Wuwongse,2015, 242)

كما تستفيد الخرائط من البروفايل البحثي الذي يبين حجم الإنتاجية والنشر العلمي والاقتباسات المرجعية وعامل التأثير والترتيب والتصنيف للدوريات العلمية في مجال محدد، حيث يوضح البروفايل البحثي التنوع في الاهتمامات نحو القضايا البحثية بين الدول وإجراء المقارنات البحثية القائمة على المؤشرات فيما بينها. (Ingwersen. Larsen, 2001, 715)

ومن المتطلبات الرئيسة أيضاً لإعداد خريطة بحثية، في أي مجال من المجالات العلمية المتنوعة، أو أي من التخصصات الأكاديمية الرئيسة، ضرورة معرفة آراء وتوجهات المتخصصين والدارسين في المجال؛ باعتبار أنهم ذوي خبرة، ودراية، ولديهم رؤى، وإطلاع في هذا المجال أو التخصص، كما أن معرفتهم ودرايتهم بالتخصص، باعتبار أنهم يمارسون العمل في هذا التخصص، سوف يمكنهم من الاختيار والتفضيل بين الموضوعات والبحوث والدراسات، التي ينبغي إجراؤها في هذا التخصص. (الشرنوبي، ٢٠١٠)، وتؤكد على ذلك دراسة (Lin, others, 2013, 57) التي تشير إلى أهمية تعرف منظور أو رؤية المتخصصين ذوي الخبرة في المجال أو التخصص العلمي من خلال منهجية دلفى أو استطلاع رأي الخبراء حول الأولويات والقضايا البحثية والتوجهات المستقبلية، بما يفيد بشكل فعال في إجراء المسح للقضايا المهمة في مجال علمي معين.

وفي هذا السياق، ونتيجة للتعقد المتزايد في مختلف المجالات والحاجة لتعزيز وحدة المعرفة وتكاملها، فمن الضروري أن يهتم المختصون بإعداد الخرائط البحثية بمنهجية التخصصات البينية نتيجة الكم الهائل من المعلومات، بما جعل العديد من المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تتجه لدعم الدراسات

البينية، والتي لا تعني مجرد التمكن من عدة مجالات علمية، ولكن الانفتاح على تنوع التخصصات العلمية لمعالجة قضية ما في إطار تعدد المداخل والمنهجيات. (Muravska, Ozolina, 2011, 10)

وبناء على ما سبق في الأدبيات التربوية ذات العلاقة بالخرائط البحثية، **يمكن تحديد عدد من الاعتبارات**، والتي يجب مراعاتها عند بناء خريطة بحثية، وتشمل تحديد الأسس والمرتكزات النظرية التي يجب مراعاتها من أجل استكشاف الروافد الأساسية الهامة مثل:

- طبيعة ومعايير مجتمع المعرفة باعتباره حتمية وضرورة تمليها التغيرات العالمية والمحلية.
- الاحتياجات البحثية للمجتمع الحالية والمستقبلية.
- أبعاد ومؤشرات خطط التنمية، وذلك في ضوء السياقات المجتمعية.
- تحليل السياسة التعليمية لاسيما خططها الاستراتيجية.
- التنبؤ المستقبلي لتحديد الأولويات البحثية.
- تحرير منظومة لأولويات البحوث في ضوء خطط التنمية.
- فضلا عن مراعاة استطلاع أراء الباحثين المتخصصين في المجال للتوافق على معالم الخريطة البحثية.
- الاستفادة من التخصصات البينية عند بناء الخرائط البحثية تحقيقا لتكامل الرؤية من عدة زوايا.

المحور الثاني: ملامح بحوث السياسات التعليمية (إطار نظري)

يركز هذا المحور على إلقاء الضوء على بحوث السياسات التعليمية من حيث: تعريفها، وظائفها، صورها وأشكالها، أنواعها، مجالاتها، الجهات القائمة عليها،ثم توضيح مراحل تحليل السياسة التعليمية وتطور منهجياتها، مع عرض مداخل ونماذج تحليل السياسة التعليمية، وينتهي برصد وتحليل واقع بحوث السياسات التعليمية في مصر

أولاً– مفهوم بحوث السياسات التعليمية:

تعني **السياسة** اصطلاحا: "ما تحدده الدولة من أهداف وغايات وما تصدره من قرارات وما تصنعه من خطط وبرامج تحدد ملامح كل مرحلة تعليمية" (فلية والزكي، ٢٠٠٤، ص١٧١)

ويحددها (معجم الحكامة التربوية،٢٠١٢، ص٩٥) بأنها" خطة تربوية مرصودة من قبل جهة ما وبمقتضاها يسير النظام التعليمي بكامله حسب توصياتها وأبعادها مع مراعاة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجوانب الوطنية والتاريخية والسياسية .وهي أيضا عملية اختيار وتحديد الأهداف التعليمية، ورسم سبل فعالة، وتكفل استخدام الإمكانات والموارد المتاحة.

وتعبر السياسة التعليمية عن الطريق العام الذي يجب إتباعه لقيادة وإرشاد التفكير وضبط العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة، وذلك عند اتخاذ قراراتها، وتحدد السياسات مجال اتخاذ القرار وتضمن اتفاقه مع الأهداف ومساهمته في تحقيقه. (الشخيبي وآخرون، ٢٠١٢، ص٩٥)

فالسياسة طبقا لما سبق تمثل خارطة طريق تتضمن رؤى وأهداف وآليات للتنفيذ ومؤشرات للقياس، كما أنها وثيقة الصلة بالتخطيط التربوي، فصنع السياسة التعليمية هو أحد الأنشطة العملية للتخطيط الإستراتيجي ويتضمن تخطيط التعليم ووضع سياسات لتحقيق أهدافه.

أما **بحوث السياسات التعليمية** فهي تشمل الوصف التحليلي للسياسات وشرح وتحليل أبعادها ومكوناتها المختلفة وصولاً لأفضل الحلول البديلة، ويعرفها (Livingstone 2005, 1-2) بأنها" تلك البحوث التي يتم إجراؤها بهدف التوصل إلى نتائج قائمة على أدلة لقضايا ذات أولوية لصناع السياسة، بما يساعد في تقييم ومراجعة أو صياغة قوانين وموجهات سياسة تعليمية معينة، حيث تنقسم تلك البحوث إلى نوعين هما: بحوث أساسية موجهة نحو رسالة، وبحوث تطبيقية موجهة نحو قرار".

كما تشير (سعد، ٢٠١١، ٢٨٧، ٢٨٨) إلى أن بحوث السياسات التعليمية تختص بدراسة عملية صنع السياسة من حيث تنظيمها وتقويمها وتطويرها وتحليل مدخلاتها وتقويم مخرجاتها، وقد يطرح ذلك مجموعة من القضايا الجديدة، أو مناقشة قضايا قائمة بالفعل، أو يضع حلولاً لقضايا ملحة يعانيها النظام التعليمي.

وقد تناول البحث الحالي **بحوث السياسات التعليمية إجرائيا** بأنها" أحد أنواع أو مجالات البحث التربوي والذي يختص بدراسة المبادئ الحاكمة والأطر المنظمة للسياسات التعليمية التي توجه الخطط التربوية، والبرامج التنفيذية، وتخطيط وتحليل وتقييم البدائل والحلول للقضايا التعليمية ذات الأولوية للمجتمع وصناع السياسة ومتخذي القرار التعليمي".

وإذا كان تحليل السياسة العامة في العلوم الاجتماعية يهدف إلى مخاطبة القضايا الحيوية للمواطن في التعليم والصحة وغيرهما من خلال توجهها نحو السياسات والبرامج التي تمس مجال حياته مباشرة، كذلك تقدم مجالا بحثيا يتخطى الحدود التقليدية للعلوم الاجتماعية، فان بحوث السياسات التعليمية تهدف تحقيق **عدة وظائف** حدد كل من (Schuller, 2006, p56, Levin, 2005, p625) بعضها في:

- تتيح مؤشرات لقياس الانجاز والقدرة والأداء وتسهم في تطوير مستوى تقويم التعليم بالمؤشرات الكمية والكيفية.
- توجيه اهتمام الباحثين نحو دراسة مخرجات التعليم، مع دراساتهم حول تحليل مدخلاته.
- تشخيص معوقات تطوير السياسة التعليمية، وتحديد أسبابها لاقتراح حلول مناسبة لها في الخطط التعليمية.
- توجه الاهتمام بعمليات التنفيذ والفجوة بينها وبين التخطيط، مع تفسير قصور التخطيط وعوامل ذلك التي قد لا تعود للعملية التعليمية.
- توضيح وتطوير المفاهيم التي يمكن أن تكون مفيدة في تحليل القضايا المجتمعية والتربوية.

ويوضح (Eberhart, et al., 2017) أن بحوث السياسات قد تقدم وظائف مفيدة تعرض وجهات نظر مختلفة لتغيير الفهم لبعض الظواهر فتصبح وظيفتها **تنويرية** (لأنها تعرض إبعاد جديدة للمشكلة وطرح حلول وآليات مبتكرة لها)، كما قد تساعد في جمع البيانات ودراسة العلاقات والكشف عن أسبابها فتصبح وظيفتها **تقنية** (لأنها تنتج المعارف الجديدة التي تصف المشكلة في ضوء مؤشرات محددة تبرز حجمها، سواء معرفة توضيحية أو معرفة سببية وكلاهما ضروري لرسم السياسة)، وقد تقدم البحوث **الوظيفتين** معا فتصبح **مزدوجة**، فهي تطرح الأسئلة وتسهم في التنوير بعرض وجهات النظر المختلفة وتحليلها، فضلا عن تطوير المفاهيم والنظريات وفهم الأسباب والعلاقات وطرح أساليب ومداخل جديدة ونشرها كل يوم، الأمر الذي يسهم في التوصل لآليات تطبيقية يمكن تنفيذها عند صنع السياسة بعرض إبعاد جديدة للمشكلة وطرح حلول وآليات مبتكرة

لها، إضافة إلى الإسهام في اتخاذ التدابير المالية المناسبة لتناول تلك القضية، وإصدار التشريعات المناسبة لها.

كما يوضح (Livingstone, 2005,p10-13) **عدة نماذج** توضح أهمية بحوث السياسات التعليمية:

- **النموذج الخطي التقليدي:** ويستند إلى فرضية إن تطور السياسة التعليمية ينتج عن البحوث التربوية المرتبطة بها، فالبحث يسفر عن نتائج تطبيقية يتخذ في ضوئها قرارات تطويرية، ويطلق عليه أحيانا النموذج الأحادي، حيث يعمل كل من الباحثين وصانعي السياسة بمعزل عن بعضهم البعض
- **النموذج التكتيكي:** ويعد وسيلة لإضفاء الشرعية على قرارات محددة أو إضعافها، حيث يكون البحث التربوي موجها لتعزيز مصداقية صانعي القرار، لذا يطلق عليه أحيانا النموذج السياسي
- **نموذج حل المشكلات:** هو الأكثر شيوعا في مجال التعليم، ويعتمد على وجود مشكلة ما يتم بحثها، حيث يستخدم لسد فجوات معرفية في مجال إصدار القرارات
- **نموذج تنويري:** ويقدم الرؤى الواضحة القائمة على المفاهيم والنظريات ونتائج البحوث، ويؤثر على الأفراد وفي طريقة تفكيرهم وتفاعلهم مع القضايا
- **نموذج مجتمعي:** وينتشر في المجتمعات التي يعد البحث أمرا طبيعيا حيث يوجد مناخ فكري مناسب، فيوجه البحث لدراسة قضايا المجتمع من وجهة نظر المسئولين ومتخذي القرار وصانعي السياسة، لذا يطلق عليه النموذج التشاركي أحيانا

ويلاحظ تنوع هذه النماذج تبعا للهدف منها، فالبحوث الخطية مهمة إذا ما أخذ بنتائجها وهو المأمول، كما أنها تتيح حرية أكثر للباحثين في تناول قضايا السياسة التعليمية دون ضغوط عليهم من قبل صانعي السياسة، أما النموذج التكتيكي فهو تسييس البحث التربوي وهو الأكثر استخداما لصانعي السياسة، ويمثل ضغطا على الباحثين إذ يفرض عليهم تناول قضايا محددة بنتائج محددة مما يقيد من حريتهم الأكاديمية، في حين يعد النموذج الموجه لحل المشكلات الأكثر شيوعا في التعليم إلا انه يتطلب وجود مشكلة محددة ليتم بحثها، ومن ثم يتجاهل قضايا وبحوث مستقبل السياسات، في حين ينظر النموذج التنويري للمستقبل بدون الحاجة لوجود مشكلة، مما قد يعني تجاهل المشكلات والحاجات

الواقعية، وينمو النموذج المجتمعي في ظل مناخ فكري وسياسي داعم للبحث التربوي، ويعتمد على إتاحة المعلومات وتبادلها بين الباحثين وصانعي السياسات.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التعاون المتبادل بين الباحثين وصانعي السياسات التعليمية في المراحل المبكرة لصنع السياسة، وتوفير المناخ للحوار البناء بينهما، ويبحث سبل تقارب وجهتي النظر بينهما للوصول لنتائج مفيدة لصانعي السياسة، فكلاهما بحاجة للأخر، إذ يحتاج صانعو السياسة البحث لدعم وجهات نظرهم في المشكلات التي تواجههم والتي قد لا يكونوا على دراية تامة بها، وبخاصة في سياقها الاجتماعي والسياسي، في حين يكون الباحثون متخصصين في هذا المجال ومتمكنين من بحث المشكلة بإبعادها المتعددة باستخدام مناهج بحثية مختلفة، كما قد يكون الباحثون متخصصين في مجال بحثي ضيق واحد من مجالات بحوث السياسات، ومن ثم فهم يرصدون المشكلة من احد جوانبها، كل في تخصصه، ومن ثم عليهم التعاون البناء مع راسمي السياسة، لأنهم أكثر خبرة بواقع المشكلة من زواياه المتعددة، كما يحتاج الباحثون أحيانا تمويلا لإجراء بحوثهم، وهذا قد يوفره لهم صانعي السياسة، غالبا يتوصل الباحثون إلى صياغة توصياتهم ونتائجهم في شكل نظري غير مرن ويتيح تعاونهم مع صانعي السياسة إلى تعديل الصياغة إلى آليات تنفيذية يمكن تحقيقها والاستفادة منها، وبعض البحوث قد تتطلب التواصل مع صانعي السياسة لإتمامها، وقد يجد الباحثون صعوبة شديدة ي ذلك وبخاصة إذا كان الساسة هم عينة البحث، ومن ناحية أخرى يسمح العمل المتعاون بين كلاهما بتبادل الخبرة والتدريب وتنمية القدرات.

هنا تبرز أهمية أن تكون علاقة البحث التربوي متداخلة وتشاركية طوال مراحل صنع السياسة التعليمية، حيث يحدد الباحثون المشكلة بدقة ويقترحون الحلول والبدائل المناسبة لحلها، ثم يقوم صانعو السياسة التعليمية باتخاذ قرار مناسب في ضوء ما قدم لهم من نتائج وبدائل، ويساعدهم الباحثون في صياغة خطط التنفيذ، ومتابعته، وطرح توصياتهم في ضوء ملاحظتهم، ويتم بالتعاون المشترك بينهم التغذية المرتدة وتحديد معيقات التنفيذ والتي ستصبح مشكلات بحثية من جديد ، وهكذا تعاد الدورة من جديد.

ثانيًا– صور وأشكال بحوث السياسات التعليمية:

توجد تصنيفات متعددة لبحوث السياسات التعليمية، فهناك بحوث نظرية وأخرى إمبريقية وثالثة تنظيرية تبعا **للموضوعات والمنهجية**، كما تصنف تبعا **لعدد الباحثين** المشاركين فيها إلى بحوث فردية وأخرى جماعية، وهناك من يصنفها تبعا **للمنهج المستخدم والبيانات المستخدمة** إلى بحوث كمية وكيفية ومختلطة، كما يمكن تصنيفها تبعا **لمراحل صنع** السياسة إلى بحوث تعنى: بمدخلات أو محددات السياسات، وأخرى بعملية الصنع، فضلا عن بحوث مضمون السياسة ذاتها، وبحوث تنفيذ السياسات، وأخيرا بحوث تعني بتقييم السياسات، وقد تصنف تبعا **لشكل وصور إصداراتها:** فقد تكون أوراق السياسات، وأوراق تحليل السياسات، وملخصات السياسات، ومذكرات السياسات، وتقارير تقييم السياسات، بالإضافة إلى إصدارات تتعلق بالترويج للسياسات مثل الورقة البيضاء، وأوراق سابقة عليها كالأوراق الخضراء، وأوراق بيان الموقف ودحض المواقف الأخرى، وقد تصنف **تبعا للغرض منها** إلى: إصدارات بحثية (مثل: أوراق بحثية، أوراق عمل، وأوراق غير دورية، ومراجعات الكتب)، واستطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية، وقد تكون إصدارات معلوماتية (مثل: تقارير، أوراق تعريفية، نشرات متخصصة، نشرات تصميم المؤشرات)، أو تكون في صورة دراسات مستقبلية، وفيما يلي أمثلة لبعض هذه التصنيفات

ويحدد كل من(Bowen, A. and Rydge, J , 2011, Frey, D 2011) عدة صور لبحوث السياسات تبعا **لشكل إصداراتها** منها:

- **الإصدارات البحثية:** Academic research ومن أمثلتها: رسائل الماجستير والدكتوراه وبحوث ترقي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وأوراق العمل المقدمة من الباحثين الأكاديميين بالمؤتمرات، وعادة تصف السياسات وتقدم تحليلا لها، وغالبا تتصف نتائجها بصعوبة تنفيذها لأنها تكتب بلغة أكثر أكاديمية، وتكون عادة غير إجرائية
- **استطلاعات الرأي والدراسات المسحية** (Questionnaire) وعادة تقوم بها مراكز المعلومات ومراكز دعم اتخاذ القرار بالوزارات والحكومات المختلفة، كذلك يقوم بها مراكز الفكر وبعض المراكز البحثية المتخصصة، وذلك بهدف تعرف وجهات النظر حول قضايا محددة أو سياسة تعليمية ما.

- **أوراق السياسات** (Policy Papers) **وهي متعددة:** فالأوراق البيضاء تعد تقريرا رسميا يعرض توجه الحكومة نحو قضية محددة تكون بعد الصياغة وقبل صدور التشريع وعند قبولها تترجم في برنامج تطبيقي، وتعمل كأداة للديمقراطية التشاركية، كما أنها تعمل على التسويق المجتمعي للسياسة، ويحتاجها صناع السياسة من مراكز البحوث والجامعات لدعم مطوري السياسات بآراء الخبراء، أما الورقة الخضراء فتمثل تقرير حكومي أولي، ووثيقة استشارية لمقترحات السياسات لخلق الجدل بصددها والمناقشة حولها، بدون التزام بالتطبيق وهي عادة تكون قبل الصياغة، وتحتل ورقة الموقف مكانًا وسطًا بين الورقة البيضاء والورقة الخضراء؛ إذ تؤكد على آراء داعمة وتقترح حلولًا لكنها لا تحدد تفاصيل خطط معينة لتنفيذ هذه الحلول.
- **ملخصات السياسات** (Policy Briefs): تعد أداة مساعدة لصانع القرار، فهي تزوده بالمعلومات اللازمة عن مشكلة عامة معينة، وتطرح عددًا من البدائل والتوصيات للتعامل معها.
- **ورقة تحليل السياسات** (Policy Analysis Paper) تسمح بفحص قضية عامة محل اهتمام مجتمعي كبير، ومن ثم فهي تقدم رؤية تحليلية شاملة بالسياسة محل التحليل ونتائجها المحتملة.
- **مذكرة السياسات** (The Policy Memorandum): تهدف إمداد صانعي السياسات بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، ولذلك فهي تتضمن تفكيك المسائل المركبة أو المعقدة بما يسمح بالتركيز على الضروريات فقط، مع تقديم بدائل الحل وتقييمها، والمفاضلة بينها لعرض التوصيات الختامية لحل المشكلة.
- **تقارير التقييم** (Policy Evaluation Reports): تعد كأداة موضوعية للحكم على السياسات المتبناة والتغذية المرتدة مستقبلا.

ويلاحظ تنوع هذه الصور لبحوث السياسات تبعا للغرض منها، كذلك اختلافها من حيث الحجم، كما تتعدد الجهات المنتجة منها كالوزارات والجهات الرسمية والمنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر، والمؤسسات البحثية، فضلا عن تنوع توقيت ظهورها واتساقه مع مراحل تشكيل السياسات الرئيسة بدءًا

بالمبادأة بالطرح، وتحديد الأولويات، ثم صياغة السياسات، وتبني السياسة، وتنفيذ السياسة، وانتهاءً بتقييم السياسات.

ويصنف (عبد الموجود، ٢٠٠٢) بحوث سياسات التعليم تبعا **للهدف من استخدامها** إلى:

- **بحث أكاديمي:** تعد بحوث محايدة لا تغير في السياسات ولا تتغير بتغيرها، وتسهم في تفسير نتيجة علمية معينة، غالبا تتم بهدف الترقي لأساتذة الجامعات، وطلاب البحث بالماجستير والدكتوراه
- **البحث التخطيطي:** تساعد الوزارة في الاختيار من بدائل متاحة، مع وضع وتصميم سياسات جديدة
- **البحث الأدواتي:** تستخدم فيه المعرفة مباشرة في صنع قرارات بعينها
- **البحث الأدائي:** يهدف إلى تحقيق نتائج تحدث تغير في الواقع لتحسينه وتفعيل احد مكوناته الهيكلية

وتعد أكثر هذه البحوث انتشارا في مصر هي البحوث الأكاديمية والتي يغلب عليها الطابع النظري حيث لا تقدم عادة نتائج إجرائية يمكن لصانع القرار تنفيذها، ومن ثم تتزايد الفجوة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية، أما من حيث الأهمية فتعد البحوث التخطيطية أكثر أهمية لأنها تمد صانع القرار بعدة بدائل يمكن اختيار أفضلها طبقا للأولويات والإمكانات، ويعد البحث الأدواتي بمثابة تجريب للمحاولة والخطأ وصولا لنتائج محددة سلفا، في حين تقل البحوث الأدائية نظرا لضعف ثقافتها بين الباحثين وصانعي السياسة على حد السواء.

ويمكن تصنيف البحث الحالي تبعا لما سبق من تصنيفات كما يلي: من حيث الموضوعات يعد بحثا تنظيريا، حيث يتناول توضيح مفهوم الخريطة البحثية وكذلك بحوث السياسات التعليمية في إطارهما التنظيري، كما انه بحث جماعي تبعا لعدد الباحثين، فقد اشترك في إعداده أكثر من باحث، ومن حيث البيانات المستخدمة فهو بحث مختلط لأنه استعان بكل من البيانات الكمية والكيفية، ومن حيث جهة الإصدار فهو متعدد حيث اشترك في إعداده باحثين من جهتين مختلفتين(الجامعات والمراكز البحثية)، ومن حيث نوع الإصدارات يتبع الإصدارات البحثية، لأنه بحث أكاديمي بهدف الترقي ومن حيث الغرض فهو إصدار مستقبلي لاستشراف المجالات البحثية للسياسات التعليمية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثالثًا- مجالات بحوث السياسة التعليمية:

تتنوع المجالات البحثية التي تتناولها بحوث السياسات التعليمية، حيث تهتم بدراسة كل ما يتعلق بالعملية التعليمية وسياسات تنفيذها وتقييمها. وقد تناولها الباحثون بعدة طرق منها:

١- يحدد (Livingstone, Ian D. , 2005, p16-28) عدة مجالات تتمثل في:

- أهداف التعلم والمناهج (مثل: مسوحات تقدير الاحتياجات، تطوير المنهج، اختيار مصادر التعلم، الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة).
- التقييم والإرشاد والاختيار (مثل: نظم الامتحانات، سياسات القبول، نظم التوجيه المهني والإرشاد الأكاديمي، أساليب التقييم والانتقاء).
- التركيب الديموغرافي والقيد (مثل: الإحصائيات الديموغرافية الأساسية، القيد، الهيكل التعليمي).
- قضايا التمويل والإدارة (مثل: تكلفة الوحدة، الإتاحة، الهيكل الإداري).
- قضايا اختيار وتدريب للمعلمين (مثل: اختيار المعلمين وتدريبهم وكفاياتهم).
- قضايا الرقابة على النظام التعليمي (مثل: متابعة الانجاز، التقييم المقارن، التفتيش).

٢- تشير دراسة (Jeong, Dong Wook, 2014) إلى أن بحوث **تحليل الدراسات المقارن** تتضمن أربع مجالات أساسية هي: تشكيل وصنع السياسة، تنفيذ السياسة، تقييم السياسة، مجالات أخرى ذات صلة، وتتضمن كل مجال منها مجالات أخرى فرعية مثل: التنمية المهنية، تعليم اللغات(تحدث وكتابة)، إبعاد العولمة وتأثيرها على النظم التعليمية، التعليم المستمر، تعليم الفئات الخاصة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المركزية واللامركزية في إدارة التعليم، تحليل التكلفة والعوائد التعليمية، مصادر التعلم، التمويل وقضايا الموارد المالية، الطفولة المبكرة، قضايا تعليم الكبار، المناهج التعليمية، العدالة وتكافؤ الفرص، الإتاحة، القيد، المحاسبية، الجودة، تنويع التعليم، التقييم، نظم القبول، التعليم العالي، الاختيار والانتقاء، بحوث تطوير الأداء، الدارة الذاتية، القيادة والحوكمة.

٣- تصنف (Diem, Sarah& Young, Michelle D. 2015) بحوث **التحليل النقدي** للسياسات التعليمية إلى المجالات التالية:

- تحليل الاختلافات بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي للسياسة.
- البحث في الجذور التاريخية للسياسة ومستقبلها التطويري.
- البحث في الخاسرين والرابحين في صنع السياسة أي القوى المؤثرة.
- دراسة أصول السياسة التعليمية ومصادر الابستمولوجيا.
- البحث في السياق المجتمعي وقضايا تحقيق العدالة.
- البحث في جماعات لمصالح وجماعات الضغط.

٤- وترى (بغدادي، ٢٠١٥) إن **تقويم السياسات التعليمية** يتضمن خمسة مجالات:

- أثر السياسة على الموقف أو الجماعة المستهدفة التي صنعت من أجلها السياسة.
- أثر السياسة على مواقف أو جماعات غير تلك المستهدفة.
- أثر السياسة على الأوضاع الحالية والمستقبلية.
- التكاليف المباشرة للسياسة معبرا عنها بالموارد المخصصة للبرنامج الموضوع.
- التكاليف غير المباشرة التي تدخل فيها تكلفة الفرص البديلة.

وفي ضوء هذه التصنيفات المختلفة لمجالات بحوث السياسات التعليمية يقترح البحث الحالي التصنيف التالي:

- **القضايا الفلسفية والمنهجية:** ويتضمن القضايا المتصلة بدراسة فلسفة السياسات التعليمية، ومنهجياتها والمفاهيم والمصطلحات المتصلة بها ونظرياتها وعلاقتها الايدولوجيا
- **القضايا الاجتماعية والثقافية:** وتتضمن دراسة السياسة التعليمية وبعض المتغيرات مثل الهوية الوطنية والعدالة الاجتماعية والمواطنة والعولمة، فضلا عن دراسة سياسات التعليم لذوي الفئات الخاصة والموهوبين ومرحلة الطفولة المبكرة
- **القضايا السياسية والاقتصادية:** ويتضمن دراسة سياسات مجانية التعليم والسياسات المرتبطة بالتربية المدنية، فضلا عن بحث سياسات الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم وعلاقتها بمتغيرات سوق العمل.

- **القضايا المستقبلية والمقارنة:** وتتضمن البحث في مؤشرات التحليل المقارن لسياسات النظم التعليمية، وسياسات التعليم المركزية واللامركزية، فضلا عن قضايا تحليل الرؤى المستقبلية للسياسات التعليمية.

رابعًا- مؤسسات بحوث السياسات التعليمية:

تجرى بحوث السياسات التعليمية عادة في الجامعات والمراكز البحثية إلا إن هناك بعض المراكز التي تعمل على تحليل السياسات العامة بشكل عام ومن بينها بحوث تحليل السياسة التعليمية، وتنقسم تبعا للعديد من المتغيرات مثل الجهات التابعة لها ومجالات البحث وطريقة عملها والغرض من إنشائها ومدى تأثيرها في السياسات ومصادر تمويلها، وقدم (Lingard, 2016) تصنيفا مبسطا: مراكز الفكر الاستشارية، المراكز البحثية الأكاديمية، والحكومية، مراكز البحوث التعاقدية.

ويصنف البحث الحالي مؤسسات بحوث السياسات التعليمية إلى:

١- **مراكز الفكر الاستشارية** Think Tank: وهي مؤسسات بحثية تتمتع بالاستقلالية النسبية عن صناع القرار والأحزاب والجامعات وجماعات المصالح وتختلف عنها، وتقوم بدراسة قضايا السياسة العامة وتحليلها، وتقدم النصح والمشورة في شكل بدائل سياسات تطرحها للتأثير على صناع القرار عبر ما تتيحه من أبحاث ودراسات وملخصات، كما تعد مخزون استراتيجي يمد الحكومة بالكوادر البشرية المدربة، ولها تأثير ايجابي على عملية صنع القرار، كما تؤثر بشكل كبير في رفع وعي الجمهور بقضايا السياسة الملحة (جمال الدين، ٢٠١٤، ص٢٢).

ومن أمثلة **مؤسسات الفكر العالمية:** مؤسسة بروكينجز بالولايات المتحدة الأمريكية ولها أفرع في دول أخرى، المعهد الملكي للشئون الدولية بالمملكة المتحدة، **والعربية** مثل: المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية بالمغرب، والمركز اللبناني للدراسات في لبنان، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر، أما على **المستوى المحلي:** المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ومنتدى البحوث الاقتصادية، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٢- **مراكز البحوث المؤسسية التابعة للجامعات:** تهدف إلى دراسة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية لها لتوفير البيانات الضرورية الداعمة للقيادات الجامعية ودعم التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسة وصنع القرار لتحقيق كفاءة وفاعلية الأداء والاعتماد المؤسسي

مثل وحدات ومراكز البحث المؤسسي في بعض **الجامعات العالمية** مثل: جمعية البحوث المؤسسية في بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية الاسترالية للبحوث المؤسسية، وإدارات البحث المؤسسي في بعض الجامعات بالمملكة المتحدة، ومكتب البحوث المؤسسية في الجامعة العليا للاقتصاد في موسكو، ووحدات ومراكز البحوث المؤسسية في بعض **الجامعات السعودية** مثل: الجوف ونجران وشقراء والباحة والدمام. الشمري (بن مرجي، ٢٠١٧)، **ومحليا مثل:** مركز تعليم الكبار بجامعة عين شمس، ومركز التعليم الجامعي بجامعة القاهرة

٣- **مراكز البحث خارج الجامعات:** زاد انتشارها بتزايد نشاط المنظمات غير الحكومية، وتنتشر بخاصة في بلاد المشرق العربي، ونشأت في غضون المراحل الانتقالية للسياسة في لبنان وفلسطين، أو إثناء عمليات التحرر الاقتصادي في مصر والأردن، واغلبها تابع لجهات مانحة دولية مثل: مؤسسة فورد الأمريكية ومركز البحوث الكندي للتنمية الدولية، وتجري مسوحات اجتماعية وسياسية، كما تقدم بحوث المشورة، بلغ عددها في الدول العربية ما يقرب من ١٢٢ مركزا حتى نهاية ٢٠٠٨(حنفي، ٢٠٠٩)، ومن الأمثلة المحلية: مركز العقد الاجتماعي

٤- **مراكز البحوث القومية:** مثل المؤسسة الوطنية للبحوث التربوية في المملكة المتحدة، وتعمل بالمشاركة مع الدوائر الحكومية في المملكة المتحدة والوكالات على المستويين الوطني والمحلي، للاستفادة من الخبراء والخدمات المهنية التي تقدمها، وفي اليابان يقوم المعهد الوطني لبحوث السياسة التعليمية على مبدأ الشراكة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في القيام بالإدارة التعليمية، ويجري مختلف أنواع البحوث التجريبية في التعليم، والبحوث المتخصصة الأساسية المساهمة في التخطيط وصياغة السياسة التعليمية، وإدماج نتائج البحوث في السياسات، إضافة إلى مراجعة السياسة

التعليمية وتطويرها (Otsuki, 2014) ، ومحليا مثل: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

خامسًا– التطور المنهجي لبحوث السياسات التعليمية:

اختلفت الأدبيات التي تناولت مراحل صنع السياسة التعليمية وتشكيلها، فحددها (Wadi, 1995) في: تحليل الموقف الحالي، اقتراح الاختيارات السياسية، تقييم الاختيارات السياسية، صنع القرار، تخطيط تنفيذ السياسة، تقييم اثر السياسة، التغذية الراجعة وبداية العملية من جديد، في حين تشير لها (بغدادي، ٢٠١٠، ٤٤) في: تحديد المشكلة، جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية، صياغة السياسات البديلة، مرحلة النقاش العام، اتخاذ القرار، تنفيذ السياسة، التغذية العكسية.

ويمكن تناول تحليل سياسات التعليم على ثلاث مستويات رئيسة يتضمن كل منها مستويات فرعية كما يلي:

١- **صنع السياسة:** تأخذ عدة قضايا ومستويات (مثل: تحليل المضمون للخطاب السياسي والخطاب التعليمي، استقرار عملية صنع السياسة التعليمية، طبيعة علاقة التعليم بسياسة سوق العمل، دور القوى المجتمعية في عملية صنع السياسة التعليمية، التمويل،إضافة إلى تحليل كيف يتم صنع القرار نفسه، هل سيكون مركزي أم لا مركزي تشاركي أم فردى وهل دون مرجعية بحثية أو بالاعتماد عليها، كما يركز على طبيعة علاقة سياسة التعليم ببعد العدالة الاجتماعية وبالجنس والخصائص الجغرافية النوعية لبيئات خاصة وخلافة من متغيرات نوعية هامة

٢- **تنفيذ السياسة:** ويتناول تحليل عملية تنفيذ السياسة وبرامجها، ويركز على مدى توجيه السياسة أو البرنامج نحو الهدف المنشود، ومدى اتساق أو انحراف الممارسات المختلفة والجهود من السياسة التعليمية ذاتها عن البرامج والمبادئ المعلنة، ولماذا لم يتم تنفيذ السياسة كما كانت معلنة وما الأسباب وراء هذا، وما القوى الاجتماعية والتعليمية المنفذة للسياسة التعليمية، كما يحلل هل يقتصر دور هذه القوى على التنفيذ فقط، أم تشارك في صنع السياسة أيضا؟ وأي مستوى من مستويات القرار تقوم بالمشاركة فيه؟

٣- **تقويم السياسة:** يهتم بتحليل ما بعد تنفيذ السياسة، يعد أصعب مستويات تحليل السياسة التعليمية لأنه يتطلب مقومات من الصعب توافرها في النظم التعليمية بالدول النامية (نتيجة لعوامل تتعلق بالإرادة السياسية غالبا)، وقد يكون كليا أو جزئيا، ويركز بوجه عام على تحديد العلاقة بين الكفاءة والفاعلية والعدالة.

ويشير (إسماعيل، ٢٠١٦) إلى وجود عدة مراحل تطورت من خلالها منهجية تحليل السياسات هي:

- **المرحلة الكلاسيكية:** وتعتمد على وحدات التحليل التقليدية ممثلة في الدولة أو الحكومة أو المؤسسة كوحدات تحليل، ومن ثم كان الاهتمام على المؤسسات والدساتير والأبنية الرسمية
- **المرحلة السلوكية:** اتسع الإطار التحليلي ليشمل وحدات تحليل جديدة بجانب الوحدات السابقة ممثلة في: الجماعات غير الرسمية وتوجهات الرأي العام، والعلاقات المتبادلة بين الأشخاص.
- **مرحلة ما بعد السلوكية:** واهتمت بتحليل كل من الدولة بجانب المجتمع المدني، وكيفية تأثيرها على الجماعات المختلفة، وتتضمن عدة مدارس لتحليل السياسات منها: مدرسة الاقتصاد السياسي، ومدرسة الدولة /المجتمع.

بذلك يتبين تطور منهجية تحليل السياسات فبعد أن كانت الدولة فاعلا أساسيا ووحدة رئيسة لتحليل السياسة في المرحلة الكلاسيكية رغم تغير دورها، حيث كان دورها سياسيا بجانب دورها الخدمي والإنتاجي ثم أضيف إليها في نهاية القرن العشرين وظيفة إشرافية خاصة بعد فتح المجال للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في المشاركة بهذه الأدوار، ومن ثم ظهرت المدرسة السلوكية التي اهتمت بالفرد كوحدة تحليل سواء بذاته أو في إطار المؤسسات؛ حيث اهتمت بدراسة تأثير الاتجاهات والمشاركة القادمة من الجماهير في صانعي السياسات فأصبح هناك فاعلين جدد يعملون كوحدات لتحليل السياسة، ثم ظهرت مرحلة ما بعد السلوكية لتعزز الدولة كوحدة أساسية للتحليل مع بحث تأثيرها مع وحدات التحليل الأخرى.

سادسًا- مداخل ومنهجيات تحليل بحوث السياسة التعليمية:

تستخدم بحوث تحليل السياسات العديد من النماذج والمداخل المنهجية، أشار لبعضها (Weimer, D. and Vining, A.R., 2011) مثل: مدخل تحليل

النظم، التحليل الهيكلي، تحليل التكلفة والعائد، مدخل تكنولوجيا المعلومات، نظرية القرار، النماذج التقنية، النماذج السياسية، والتحليل القائم على **المؤشرات** والأدلة، والتحليل القائم على المعرفة وغيرها، ومن أمثلتها أيضا:

١- **المدخل النقدي:** الذي يستند إلى اللغة والأصول المعرفية للسياسة والمفاهيم في تحديد المشكلة وتعريفها بدقة، كما يهتم بدراسة تاريخ المشكلة مع الفهم المتعمق لجذورها، ولا يقف المنهج النقدي عند حد التحليل والتوصل لنتائج، بل يتعدى ذلك ليصل إلى مرحلة ما بعد التحليل والتي تبحث في تأثير المشكلة على ما حولها من مؤثرات وعوامل في المجتمع والسياق الذي تتواجد فيه، ويتيح المدخل النقدي بعض الفوائد للباحثين في مجال تحليل السياسات، لأنه يسهم في زيادة فهمهم للمشكلة بعمق سواء في العملية أو المنتج عنها، كما يسمح لهم بتناول المشكلة بإبعادها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ويساعد كذلك في توصيل وجهة نظرهم لصانعي السياسة وبخاصة عند طرحهم أسئلة حول من يجلس على طاولة صناعة السياسة، فيصبحون ضمن من يحق لهم تشكيل السياسة، يضاف لذلك أنهم يصبحون أكثر نشاطا واندماجا مع صانعي السياسة الأمر الذي يحفزهم على إجراء المزيد من البحث والتحليل، كما يساعد المدخل النقدي في بناء قدرات صانعي السياسة (Diem,& Young, 2015)

٢- **مدخل تحليل السياسات المقارن،** حيث يتم تحليل السياسات التعليمية على نطاق عدة دول وخاصة في مجال الاختبارات العالمية – مثل PISSA& TIMMES – وهذا يتيح لصانعي السياسات الوقوف على ترتيب دولهم بالنسبة لباقي الدول المقارنة، مما يعزز من الاستفادة من السياسات الناجحة ومراجعة وتقييم سياساتها التعليمية ويتم إجراء التحليل المقارن بالنسبة لمراحل التعليم وفقا إلى: التعليم الابتدائي، الثانوي، العالي، المستمر

٣- **مداخل التحليل القائم على المعايير والمؤشرات،** وهو يختبر بشكل موضوعي أثار تطبيق سياسة التعليم عبر فترة معينة من خلال عدة مؤشرات ترتبط بالتعليم والصحة والدخل، وتتنوع هذه المؤشرات في استخدامها أثناء عملية تطبيق السياسة التعليمية وبعدها، حيث تحدد ما يطرأ على طبيعة

النظام التعليمي واتجاهات نموه، وصنفها كل من (بغدادي، ٢٠١٥، محمد ٢٠١٠، حنا، ٢٠١٤) إلى:

- **المؤشرات الكمية:** من أمثلتها: نمو أعداد الطلاب في كل مرحلة تعليمية، وتطور نسبة المقيدين منهم في كل مرحلة إلى المقيدين بالمراحل الأخرى، نمو أعداد الطلاب في كل أنواع التعليم الفني والمهني بالنسبة لمجموع الأعداد في التعليم العام.
- **المؤشرات الكيفية** من أمثلتها: تطور نسبة المعلم/ الطالب في كل مرحلة تعليمية، وتطور مؤهلات المعلمين في مرحلة التعليم المختلفة، وكثافة الفصل ومدى اتفاقها أو اختلافها مع المعدلات العالمية.
- **مؤشرات الإنفاق على التعليم** من أمثلتها: الإنفاق الجاري لكل تلميذ، النسبة المئوية للإنفاق الحكومي على التعليم، ومرتبات المعلمين كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم

وهناك بعض المحاولات **لتصنيف مداخل** ومناهج تحليل السياسات التعليمية مثل:

١- **تصنيف** (قنديل، ١٩٩١) تبعا للغرض والمرحلة التي يستخدم فيها التحليل كما يلي:

١/١- مناهج تفسر صنع السياسة: وتستخدم في تحليل عملية صنع السياسة مثل:

١/١/١- منهج **النظم** الذي يعتمد على فكرة النظام بمكوناته الأربعة (مدخلات–عمليات–مخرجات– تغذية راجعة)، وهنا تكون عملية التحليل كلية تكشف العلاقة بين نظام التعليم والنظم الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمثلا المطالب التي تتعلق بالمجتمع – كزيادة عدد المدارس، ومجانية التعليم ورفع كفاءته– تقوم بالضغط على صانعي القرار.

٢/١/١- منهج **الإضافة البطيئة التدريجية**، الذي يستند إلى وجود تغييرات مستمرة في السياسة التعليمية إلا أنها بطيئة تمثل مراجعة مستمرة للسياسة العامة، ويوضح هذا المنهج التأثير القوي لقرارات الماضي على الحاضر، فهناك ضرورة لتفسير العلاقة بين السياسة التعليمية الحالية والماضية نظرا للآثار

الممتدة للقرارات الماضية والتي لازالت تمارس تأثيرها في الحاضر

وكلا المنهجين يفيد في تحديد علاقة النظام التعليمي بالنظام الاجتماعي الشامل، كذلك في الانتقال إلى مستوى تحليلي يتسم بالشمول والكلية

٢/١- **مناهج تفسر مخرجات السياسة التعليمية:** يفضل تبني عدة مناهج معا عند تفسير مخرجات السياسة التعليمية لإبراز الرؤية المتكاملة ومن هذه المناهج، مثل:

١/٢/١- **المنهج البيئي:** ويهتم بالإطار الجغرافي والديموجرافي والتكنولوجي الذي يقع فيه السياسة التعليمية وتتأثر به

٢/٢/١- **منهج القوى:** ويركز على توزيع القوى ودرجة الاتفاق أو الصراع حول المصالح(التعددية والنخبوية..).

٣/٢/١- **المنهج الهيكلي:** القواعد والتنظيمات الرسمية إلي يتم خلالها صنع السياسة.

٤/٢/١- **المنهج الايديولوجي:** يركز على لعناصر الإيديولوجية والثقافية التي توفر إطار عام يوجه صانعي السياسة نحو بدائل محددة.

٣/١- **مناهج تتعلق بتقويم آثار سياسة التعليم:** ويمكن أن يكون على **مستوى كلي** (مثل:السياسة التعليمية ككل)، أو **جزئي** (مثل: برنامج تعليمي أو قرار معين)، وينطلق من الأهداف المعلنة ورؤية المجتمع لاحتياجاته وما تحقق منها عن طريق سياسة التعليم، وهناك مناهج متعددة مثل:

١/٣/١- **الكلفة/الفاعلية:** يتأكد من أن الموارد المنفقة على التعليم تم استخدامها أفضل استخدام.

٢/٣/١- **استطلاعات الرأي:** ويتم استخدامها في المجتمعات الغربية لتقويم آثار السياسة أو البرنامج من وجهة نظر المواطن.

٢- تصنيف (بيومي، ٢٠٠١، ١٧٨) **تبعا للمنهجية والإجراءات** إلى:

١/٢- **مناهج تحليل السياسات:** يعبر عن عمليات عامة نسبيا لإنتاج وتحويل المعلومات ذات الصلة بالسياسة إلى مجموعة من

المحتويات، مثل تحليل الكلفة العائد، تحليلات التسلسل الزمني والتركيب البحثي، بحوث التحليل البعدي.

٢/٢- **إجراءات تحليل السياسة:** تعبر عن عمليات عقلية عامة مكونة لمنطق بحوث السياسات، مثل بناء وصياغة المشكلة، والتنبؤ، والتوصيات، والمتابعة، والتقويم.

٣/٢- **أساليب تحليل السياسات:** تعبر عن أدوات لفحص تطور قضية معينة وتوقع نتائجها، مثل استخدام التقديرات الإحصائية لسلسلة العلاقات في البيانات التي تم جمعها، والتسلسل الزمني للقضية، أو استخدام الكمبيوتر في عمل الإسقاطات

بذلك يتبين تنوع الباحثين في تصنيفاتهم لمناهج ومداخل تحليل السياسات التعليمية، حيث تتنوع أدواتهم والهدف من التحليل فضلا عن الاختلاف في مستوى تحليل السياسة.

وفي **ضوء ما سبق من هذه المداخل والمناهج** المختلفة التي يستعان بها في تحليل السياسات التعليمية يلاحظ:

- عدم اتفاق الباحثين على تصنيف واحد نظرا لتعدد المداخل وتشابكها في الاستخدام خلال المراحل المختلفة للسياسة التعليمية، فضلا عن تنوع جوانب ما تقيسه من مؤشرات والمعايير التي تستند لها في القياس والتحليل،
- يستخدم البحث الحالي عدة مداخل في تحليل سياسات التعليم مثل: مدخل التحليل القبلي للسياسات التعليمية، الذي يمكن من خلاله التنبؤ المستقبلي للسياسة وتحديد احتياجاتها، كذلك تم استخدام مدخل التحليل النقدي للسياسات التعليمية والذي يمكن من خلاله نقد السياسات المرسومة والبحث في تأثيرها على ما حولها من مؤثرات وعوامل في المجتمع والسياق الذي تتواجد فيه، كما يساعد في زيادة فهم للمشكلات بعمق وتتناولها بإبعادها المتعددة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

سابعًا- واقع بحوث السياسات التعليمية في مصر:

تنتج بحوث السياسات التعليمية في مصر من جهات متعددة مثل: مراكز البحث التربوي (المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، هذا بجانب ما تجريه بعض كليات التربية في أقسام أصول التربية والإدارة التعليمية بكليات التربية في الجامعات المصرية مثل البحوث

الأكاديمية(ماجستير ودكتوراه وبحوث ترقي أعضاء هيئة التدريس)، وبعض مراكز الفكر، ولكن تعد البحوث التي تجريها كليات التربية أكثرها عددا.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لإنتاج بحوث السياسات التعليمية إلا أنه لا يعتمد عليها صانعو السياسة التعليمية لفهم الحاضر وتطويره أو لاستشراف المستقبل، نظرا للفجوة بين الباحثين ومتخذي القرار التي تجعلهم لا يعتمدون على البحث التربوي عند إصلاح التعليم وتطويره، حيث يهتم الباحث التربوي بمشكلات لا تعني متخذي القرارات، وهم غير محددين في نتائج بحوثهم؛ ومختلفون في تفسيرها، ومصاغة في صورة مثالية وبلغة أكاديمية صعبة التطبيق، ومن ثم جاءت لا تخدم الواقع التربوي وغير حاسمة بالنسبة إلى صانع السياسة الذي يحتاج لمعرفة صادقة تعد أساسا لاتخاذ القرارات، فهو يتعامل مع الواقع، ويصطدم بمشكلاته، ويريد حلولا واقعية إجرائية صالحة للتطبيق، حني يمكن الاستفادة منها.

وتشير (هاشم، ٢٠١٣، ص٥٠٤) إلى ضعف اهتمام الباحثين في مصر بتناول قضايا سياسات التعليم، فلم ينل هذا التخصص اهتمام هم بدرجة كبيرة رغم ثرائه في القضايا المهمة التي يتناولها مثل: سياسة التعليم والتعليم الجامعي والبحث العلمي، وكذلك الاتجاهات الحديثة في صنع السياسة والقرار التربوي، فضلا عن تطوير نظم المعلومات وصنع القرار.

وربما يفسر ذلك بعدم وجود قسم متخصص للسياسات التعليمية في كليات التربية بالجامعات المصرية، حيث انه تخصص بيني لقسمي أصول التربية وقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كما توصل (عثمان، ٢٠٠٨، ص١٩) إلى غياب وجود سياسة وأهداف قومية وفلسفة تربوية واضحة للبحوث التربوية في مصر، مع غياب السياسة القومية الموجهة للبحث التربوي الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت حركة البحث التربوي وبرامجه في الجامعات ومؤسسات البحث التربوي أميل إلى التخبط والتكرار وعدم التنسيق وعدم الفعالية، بالإضافة إلى أن برامج البحوث التربوية منعزلة عن بعضها ولا يوجد نسيج مشترك يحتويها جميعاً، فضلاً عن غياب الأولويات لمجمل حركة البحث التربوي في مؤسسات التعليم العالي والجامعي.

ويبرر كل من (عبد القادر، ٢٠١١، ص ٣٤٩، عرجاوي، ٢٠١٤، ص٣٣٦) ذلك بوجود معوقات تتعلق بالجانب الإداري والتنظيمي لمراكز البحث

التربوي منها: قلة الدعم المادي المقدم من الحكومة، وزيادة تكاليف النشر، عدم وجود إدارة مركزية للبحوث التربوية في مصر والافتقار إلى لجان مشتركة تضمن التعاون بين مؤسسات البحوث التربوية وصانعي السياسة التعليمية، مع ضعف التعاون بين مركز البحوث وكليات التربية، من جهة ووزارة التربية والتعليم ومراكز، وغياب السياسة القومية الموجهة للبحث التربوي، عدم وجود خريطة بحثية تربوية قومية تأخذ في الاعتبار حل مشكلات التعليم وتطويره والتغيرات المعاصرة، والتناقض في نتائج البحوث التربوية بسبب عوامل كثيرة منها اختلاف أدوات القياس المستخدمة، وتعدد المناهج وأساليب البحث والتباين في تنفيذ الإجراءات، قلة توجيه البحوث التربوية إلى دراسة السياسات التعليمية، يضاف لذلك معوقات **تتعلق بالجانب البحثي والباحثين مثل:** افتقاد الشعور بالحرية الأكاديمية للباحثين، وضيق الوقت اللازم لإجرائها نظرا للعبء التدريسي والإداري لأعضاء هيئة التدريس من الباحثين، وغياب المناخ الداعم لإجرائها، **معوقات تتعلق بتطبيق نتائج البحث التربوي** نظرا لضعف الثقة في نتائجها وبعدها عن الواقع.

ويرجع (إسماعيل، ٢٠١٣) أسباب ضعف العلاقة بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي في عدم وجود سياسة قومية محددة للبحث العلمي التربوي، تطبق مناهج ونظريات العلم، في ظل المتغيرات المتلاحقة التي تواجه المجتمع، حيث يعمل مجموعة من الباحثين في مؤسسة علمية ما، دون دراسة لما يفعله الآخرون في المؤسسات الأخرى، بما يؤدي إلى تكرار الموضوعات، فضلا عن النقص في كفاءة الباحثين وافتقارهم لمهارات البحث الأساسية مثل تعلم اللغات أو علوم الكمبيوتر، إلى جانب انخفاض دافعية بعض الباحثين نتيجة للشعور بعدم الجدوى من البحث التربوي وعدم الاهتمام به، بالإضافة إلى غياب التواصل بين مؤسسات البحث التربوي والمؤسسات المستفيدة من نتائجه.

بذلك يتبين واقع بحوث السياسات التعليمية في مصر، حيث ندرة إجرائها، كما يتضح الفجوة بين البحث التربوي بوجه عام ومراكز صنع السياسة التعليمية، للكثير من الأسباب والمعيقات كما حددتها الدراسات السابقة، ويؤكد ذلك على ضرورة تبني مفهوم الخرائط البحثية في مجال البحث التربوي عامة وبحوث السياسات التعليمية خاصة، وان كان ذلك حاجة ملحة وتوصية لكثير من البحوث والدراسات إلا أنه أصبح أكثر إلحاحا في إطار استعداد المعنيين بالسياسة في

مصر لتنفيذ رؤية التنمية المستدامة للتعليم ٢٠٣٠، الأمر الذي يتطلب وجود خريطة بحثية توجه تنفيذ أهداف هذه الرؤية وبرامجها.

ويوضح المحور التالي رؤية التنمية المستدامة للتعليم في مصر ٢٠٣٠، مع تحليل لأهدافها وسياسات التعليم بها.

القسم الثاني
(واقع تحليل السياسات التعليمية في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠)

يتناول التعريف باستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠من حيث: نبذة عن نشأتها وعلاقتها برؤية العالم للتنمية المستدامة والغرض منها، وتحليل أهداف التعليم التي تضمنتها، والتحديات التي تواجهها.

المحور الأول- استراتيجية مصر للتنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة عالميا وعربيا:

تمثل السياسة التعليمية إحدى السياسات العامة في المجتمع التي تتضمن الأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والآليات التي يتبناها وصولاً لتحقيق هذه الأهداف في إطار السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع، وذلك عن طريق الوثائق والقرارات والتشريعات المتعلقة بالإصلاح والتجديد.

وهناك تحولات حاسمة في النظام السياسي المصري، فقد أتاحت ثورة يناير ٢٠١١ الفرصة لدخول مصر في مرحلة تحول ديمقراطي يتم فيها إعادة صياغة النسق الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتمثل التنمية البشرية التحدي الأكبر أمام النظام السياسي في ظل ما تعانيه فئات المجتمع المصري من مشكلات حادة على أصعدة مختلفة. مما يستلزم إعادة النظر في كيفية مواكبة هذه الأوضاع.

وسعياً للتوافق مع التغيرات واستجابة للتحديات المجتمعية على مختلف الأصعدة عالميا ومحليا، جاءت استراتيجية مصر للتنمية المستدامة، حيث عقد المنتدى العالمي للتعليم ٢٠١٥ في مدينة انشون في كوريا الجنوبية والذي نظمته الكثير من الهيئات والمنظمات العالمية(اليونسكو واليونيسيف والأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها)، بحضور ١٦٠٠ مشارك من ١٦٠ دولة، يضم أكثر من ١٢٠ وزير فضلا عن أعضاء ورؤساء هيئات رسمية ومنظمات

غير حكومية ذلك لإعلان وثيقة انشون للتعليم ٢٠٣٠، والتي تتضمن رؤية العالم للتعليم خلال الخمس عشرة عاما القادمة.

جاء ذلك بعد إعلان جومتيان ١٩٩٠ للتعليم للجميع، ووثيقة داكار ٢٠٠٠ لمتابعة تحقيق أهداف التعليم للجميع، وإعلان الأهداف الإنمائية والتنمية المستدامة للألفية الجديدة، وكان من المتوقع إحرازها بحلول ٢٠١٥، إلا أن بعضها لم يتحقق، واستكمالا لتلك الجهود تمخضت رؤية ٢٠٣٠ للتعليم خلال الأعوام التالية والتي تبلورت في: "**بحلول ٢٠٣٠ ضمان توفير تعليم جيد وشامل وعادل والتعلم مدى الحياة للجميع**"(UNESCO, 2015)

ويتطلب تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ العالمية ضرورة تبني الدول لاستراتيجيات جديدة تتمثل في: تحديث سياساتها التعليمية، ودمج شركاء جدد، مع التأكيد على إتاحة فرص التعليم الجيد والتعلم المستمر مدى الحياة وتوفير آليات تحقيقها، والعمل على توفير التمويل المناسب لتنفيذ خطط التعليم التي تحقق هذه الأهداف مع البحث عن مصادر غير تقليدية.

وركزت الرؤية على **عدة غايات للتنمية المستدامة**(UNESCO, 2017) :

- إتاحة التعليم الأساسي بشكل جيد ومجاني لكل طفل وطفلة حتى التعليم الثانوي
- الاهتمام بالتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والسعي لدمجها في السلم التعليمي
- الاهتمام بالتعليم الجامعي والتعليم الثانوي والتعليم الفني وربطهم بسوق العمل
- المهارات المطلوبة لسوق العمل في ظل متطلبات المعلوماتية ومجتمع المعرفة
- قضايا النوع والعدالة بين الذكور والإناث
- القضاء على الأمية.
- نشر قيم ومهارات تحقيق التنمية المستدامة مثل تحسين نوعية الحياة، ونشر ثقافة السلام ومقاومة العنف، والمواطنة، وتعددية الثقافات.

كما انبثقت منها عدة أهداف فرعية مثل: زيادة معدلات القيد بالتعليم، ورفع معدلات الالتحاق بالتعليم العالي، وتقليل الفجوة بين الجنسين في فرص التعليم، وتحقيق تنمية مهنية مناسبة للمعلمين واختيارهم وفق معايير محددة.

وانطلاقا من ذلك اعتمدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في ديسمبر ٢٠١٥ قرارا بعنوان "**تحويل عالمنا: جدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة**" يتضمن ١٧ هدفا للتنمية المستدامة، و١٦٩ غاية (جامعة الدول العربية، ٢٠١٧)

هذا ما دعى الأمانة العامة للجامعة العربية إلى استحداث إدارة داخل الهيكل التنظيمي للجامعة تسمى"**إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي**" بهدف دعم الجهود العربية في المجال التنموي ووضع رؤية عربية موحدة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات العربية والدولية المعنية بالتنمية وكذلك على مستوى شركاء التنمية من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما تم إصدار قرار في ٢٠١٦ بالموافقة على عقد مؤتمر قمة عربية دوري كل أربع سنوات لمتابعة التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

ولم تكن مصر بمنأى عن ذلك، ومن ثم تم **إعلان رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠**، حيث بدأت المرحلة التحضيرية لإعداد الرؤية في مارس ٢٠١٤، ومرحلة إعداد التوجهات الرئيسة في ديسمبر ٢٠١٤ بعدة خطوات منهجية أسفرت عن بلورة رؤية مصر ٢٠٣٠ بشكلها النهائي، وقد سارت تلك الخطوات وفق ما يلي: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦)

- تم مراجعة منهجيات إعداد الرؤى لبعض الدول منها: رؤية كينيا ٢٠٣٠، رؤية الهند ٢٠٢٠، رؤية إسرائيل ٢٠٢٨، رؤية جاميكا ٢٠٣٠.
- تحليل الوضع الراهن وتحديد الأهداف المستقبلية من جهة، ورصد الفرص والتحديات في ضوء التوجهات العالمية المستقبلية وانعكاساتها من جهة.
- إعداد التوجهات الرئيسة ووضع هيكل للرؤية (ممكنات- مقومات- محاور) وصياغة الغايات والأهداف الفرعية.
- تحويل الأهداف إلى استراتيجيات وسياسات طويلة المدى، ثم خطط عمل ومشروعات.
- صياغة السياسات والآليات بناء على تجارب الدول التي حققت طفرة تنموية مثل: انضمام تشيلي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنموي، التحول الاقتصادي والديمقراطي في كوريا الجنوبية، تنمية التكنولوجيا الصناعية والابتكار والتنمية العمرانية لماليزيا، التحول لاقتصاد المعرفة لإعادة هيكلة التعليم والتدريب في سنغافورة.

ثم عقد في شرم الشيخ ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥ مؤتمر اقتصادي لإعلان رؤية مصر ٢٠٣٠ والذي حدد أهم ملامحها.

بذلك يمكن القول أن فكرة رؤية مصر ٢٠٣٠ جاءت مواكبة للتغيرات العالمية والإقليمية وتلبية لتحقيق رؤية العالم للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، والذي فرض على دول العالم ضرورة التحرك لتحقيقها بناء على رؤى وخطط محلية تتناسب مع الظروف المجتمعية لكل دولة، كما يتضح أنها ليست وليدة اللحظة، بل تم التفكير فيها والسعي لصياغتها منذ أكثر من عشر سنوات، انطلاقا من أهمية وجود رؤية بعيدة المدى يتم في ضوئها بناء مصر تنمويا، كما يلاحظ أنها جاءت بعد جهود مضنية من جهات متعددة لعب فيها مركز دعم اتخاذ القرار ووزارة التخطيط دورا كبيرا في بلورتها وإعدادها بمراحلها المتعددة، ويمكن أيضا ملاحظة أنها جاءت في ضوء رؤى بعض الدول التي حققت نجاحا تنمويا مما يسمح بإمكانية الاستفادة منهم في تحقيق تنمية شاملة في المجتمع المصري ووضع مصر في موقع تنافسي عالميا، هذا وتضمنت الرؤية أهداف استراتيجية وبرامج ومؤشرات لقياس معدلات الأداء مما يعني إمكانية التنفيذ مع التقويم وتعديل المسار أولا بأول.

المحور الثاني– الغرض من صياغة رؤية مصر ٢٠٣٠:

حدد (مجلس الوزراء المصري ٢٠١٣) عدة مبررات لوضع رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يلي:

- إيجاد بارقة أمل تجمع الشعب المصري وتجعله راغبا ومقتنعا بالمتوقع أن يدفعه مقابل تحقيقها
- مساعدة القيادة السياسية في التخطيط للمستقبل والتعامل مع تحدياته المتعددة استنادا إلى المعرفة والإبداع مع إمكانية المتابعة والمراقبة وتصحيح المسار باستمرار
- تعرف إمكانات مصر الحقيقية مع لتركيز على الميزة التنافسية
- تمكين مصر لتصبح لاعبا فاعلا في البيئة الدولية سريعة التغير
- تحديد الأدوار المنوطة بكل الكيانات الفاعلة في الاقتصاد ليصبح كل منها شريكا فاعلا في عمليات التنمية
- إتاحة بوصلة محددة طويلة المدى لتحقيق الرؤية واستراتيجيات تنفيذها
- تمكين المجتمع المدني والبرلمان من متابعة ومراقبة تنفيذ استراتيجيات التنمية

كما أشار (مجلس الوزراء المصري٢٠١٤) إلى عدة أهداف تسعى رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى تحقيقها:

- تبني إطار عام ومشترك لتوجه الدولة
- تحديد المسار الأمثل للتنمية.
- تحديد أهداف مستقبلية واضحة يمكن تقييم مدى نجاحها.
- رصد الفرص المستقبلية وإدارياك التحديات.
- تبني مشروع قومي يعطي الأمل للأجيال الشابة بمستقبل أفضل.
- قاسم مشترك وهدف يوحد المجتمع بكافة تياراته.

وهذه المبررات تسمح بتوحد المجتمع المصري نحو هدف عام مشترك وهو وضع مصر على خارطة العالم تنمويا وتنافسيا، حيث يسمح بمتابعة رؤية العالم للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ في ضوء واقع وطموحات المجتمع المصري.

وتتضمن الاستراتيجية الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة وهى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي إطار هذه الأبعاد الثلاثة توجد أثني عشر محورا تشمل: التنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والعدالة الاجتماعية، والتعليم والتدريب، والصحة، والمعرفة والابتكار والبحث العلمي، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والثقافة، والبيئة، والطاقة، والسياسة الداخلية، والسياسة الخارجية والأمن القومي .(وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص٢٩)

وتهدف الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر إلي تحقيق ما يلي: (رضا، ٢٠١٥، ٦٤، ٦٥)

- التوسع الكمي والكيفي في تقديم الخدمة التعليمية، والوصول بها إلي كل مواطن.
- القضاء علي الأمية بحيث تكون مصر في عام ٢٠٣٠ خالية تماماً من الأمية.
- إعادة هيكلة النظام التعليمي بحيث يستجيب للتغيرات الديناميكية السريعة في أسواق العمل.
- الارتفاع بنوعية التعليم إلي أعلي مستويات الجودة مقومة بالمعايير العالمية المعتمدة.
- تعزيز القيم والمواقف واكتساب السلوكيات والمهارات وبناء القدرات.
- مركزية الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي وبناء مراكز للتميز.

وبذلك فيعد التعليم ضمن البعد الاجتماعي في رؤية التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك اتساقا مع الكثير من التقارير العالمية والمحلية التي تستند إلى المؤشرات التعليمية في قياس التنمية الاجتماعية، كما يلاحظ ربط الرؤية بين التعليم والتدريب للتأكيد على العنصر البشري وأهمية تأهيله وإعداده .

المحور الثالث– تحليل أهداف التعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠:

تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ بالنسبة للتعليم " **إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن، وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، وأن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية** " (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص ١٣٩)

فهي بذلك تؤكد على مبادئ أساسية تتسق مع دستور مصر ٢٠١٤ واستراتيجية وزارة التربية والتعليم ٢٠١٤–٢٠٣٠، حيث تتفق جميعا على حق المواطن المصري في الحصول على التعليم بمواصفات محددة تضمن تنافسية عالمية: الكفاءة والاستدامة والمرونة والتمركز حول المتعلم، بما يحقق مخرج تعليمي متكامل في شخصيته ويستثمر إمكاناته ومتمكن من التعامل مع مجتمع المعرفة، هذا في إطار العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية.

وتتحقق هذه الرؤية بتحقق ثلاث أهداف استراتيجية رئيسة للتعليم بأنواعه الثلاثة (العام والفني والتعليم العالي)، مع وجود اختلاف في الأهداف الفرعية وبرامج التطوير لكل منها، وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد إلى تحقيقها، يلخصها الشكل التالي:

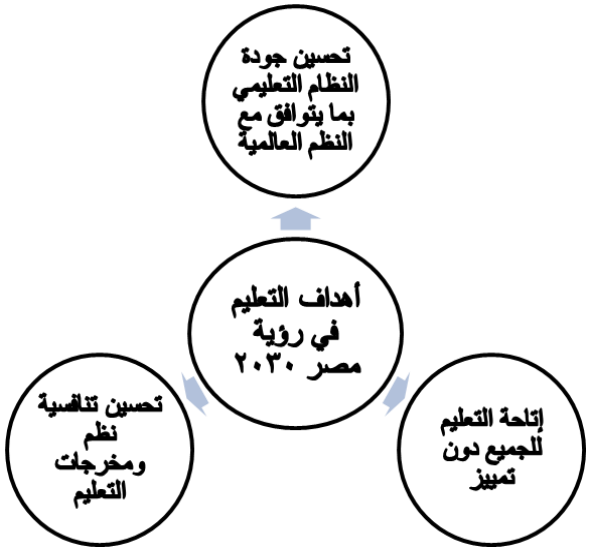

شكل الأهداف الاستراتيجية للتعليم في رؤية مصر ٢٠٣٠

الشكل من إعداد الباحثين بعد الرجوع إلى: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ص١٣٨)

يلاحظ من الشكل السابق أهمية الأهداف الاستراتيجية الثلاثة في تطوير منظومة التعليم في مصر، وأنها أهداف مؤثرة لكل من التعليم العام والفني والجامعي، حيث يلزم إتاحة التعليم بأنواعه للجميع دون تمييز، كما تحتاج كل منها إلى تطوير نظم جودتها بما يتفق مع النظم العالمية، وهذا يتطلب تحسين تنافسية مخرجات التعليم، وقد تضمن كل منها أهداف فرعية في أنواع التعليم المختلفة كما يلي:

الهدف الأول: تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية

ويتضمن عدة أهداف فرعية اشتركت فيها الأنواع الثلاثة للتعليم كما يلي:

- تفعيل قواعد الجودة والاعتماد المسايرة للمعايير العالمية.
- تمكين المتعلم /المتدرب من متطلبات ومهارات القرن الواحد والعشرين.
- التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين/للمدربين/لأعضاء هيئة التدريس.
- تطوير المناهج/ الخطط والبرامج التدريبية/ البرامج الأكاديمية بجميع عناصرها بما يتناسب مع التطوّرات العالمية والتحديث المعلوماتي مع مراعاة

سن المتعلّم/المتدرب واحتياجاته البيولوجية والنفسية، بحيث تكون المناهج متكاملة وتُسهم في بناء شخصيته

- تطوير البنية التنظيمية للوزارة والمديريات والإدارات التعليمية والمدارس/ ومؤسسات التدريب/ ومؤسسات التعليم العالي، بما يحقق تحسين الخدمة التعليمية/التدريبية المقدّمة.
- التوصل إلى الصيغ التكنولوجية الأكثر فعالية، في عرض المعرفة المستهدفة وتداولها بين الطلاب والمعلمين.
- توفير بنية تحتية قوية داعمة للتعلّم (معامل – مكتبات – اتصال بالإنترنت – مرافق لممارسة الأنشطة، وخلافه).
- تطوير منظومة التقييم والتقويم في ضوء أهداف التعليم وأهداف المادة العلمية، والتركيز على التقويم الشامل (معرفياً – مهارياً – وجدانياً) دون التركيز على التقييم التحصيلي فقط.

يلاحظ مما سبق الاتفاق بين أنواع التعليم الثلاثة(العام والفني والعالي) في الأهداف الفرعية المنبثقة من الهدف الاستراتيجي الأول للرؤية الاستراتيجية للتعليم في ٢٠٣٠ الخاص **تحسين جودة نظام التعليم بما يتوافق مع النظم العالمية،** فكلها تتطلب الاهتمام بتفعيل قواعد الجودة والاعتماد، وتنمية مهنية للعاملين بها، مع ضرورة تطوير المناهج الدراسية والبرامج التدريبية، فضلا عن أهمية البنية التنظيمية وتطويرها لتقديم خدمة تعليمية وتدريبية مميزة، إضافة إلى ضرورة التوصل لصيغ تكنولوجية فعالة لإتاحة مصادر متعددة للمعرفة، مع توفير بنية تحتية داعمة للتعلم، مع تطوير أساليب التقويم بتبني منظومة التقويم الشامل.

كما يلاحظ تخصيص أهداف فرعية ومؤشرات قياس أداء وبرامج تطوير للتعليم الفني – رغم تبعيته مؤسسيا للتعليم قبل الجامعي– نظرا لأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة، مع تأهيلهم للحصول على فرص عمل لائقة داخل مصر وخارجها.

ورغم أهمية هذا الهدف الاستراتيجي من الرؤية وما ينبثق منه من أهداف فرعية إلا أنه تغافل عن التطوير التنظيمي والتغيير المؤسسي في التعليم قبل الجامعي للإدارة الوسطى وتقليص حجمها (الإدارات التعليمية) حيث يصل عدد

الإداريين بالتعليم قبل الجامعي وفق كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٧ عدد المعلمين ٩٩٢ ألفا، ويبلغ عدد العاملين بدواوين المديريات والإدارات التعليمية ١٧٥ ألفا.

كذلك لم تشر الرؤية إلى كيفية إعادة النظر في السلم التعليمي ومراحله التي لم تعد تتوافق مع مهارات والسمات العمرية للأطفال والشباب، ويمكن تأمل بعض النماذج العالمية مثل (من ٥ – ٨ مدرسة أولية، ٨–١٢ ابتدائية، ١٢– ١٥ إعدادية توجيهية، ١٥– ١٨ ثانوية بكالوريا)

الهدف الثاني– إتاحة التعليم للجميع دون تمييز:

ويتضمن عدة أهداف فرعية لكل نمط من التعليم كما يوضحها جدول (١)

التعليم العام	التعليم الفني والتدريب:	التعليم العالي
- توفير الاحتياجات الدراسية اللازمة لكل مرحلة تعليمية بما يُراعي التفاوت في الاحتياج على المستوى المحلي - تحجيم ظاهرة التسرب في مراحل التعليم المختلفة. - توفير بيئة شاملة داعمة لدمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتطوير جودة مدارس التربية الخاصة بالمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة. - تزويد المتعلمين الموهوبين والفائقين بتعليم عال في جودته النوعية في مجالات المعرفة والمهارات المتقدّمة - توفير خدمة تعليمية متميّزة موجّهة للمناطق المحرومة والأكثر احتياجاً.	- توفير المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط. - تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية. - تحسين النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع.	- زيادة فرص الإتاحة بمؤسسات التعليم العالي. - تطوير سياسات ونظم القبول بالمؤسسات التعليمية

يلاحظ من الجدول السابق التنوع بين أنواع التعليم الثلاثة(العام والفني والعالي) في الأهداف الفرعية المنبثقة من الهدف الاستراتيجي الثاني للرؤية الاستراتيجية للتعليم في ٢٠٣٠ إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

- حيث تميز التعليم العام ببعض الأهداف التي تتلاءم وطبيعته مثل: تحجيم التسرب، مع توفير بيئة داعمة لذوي الإعاقة، فضلا عن الاهتمام

بالموهوبين والفائقين، وتوفير خدمة تعليمية للمناطق المحرومة، وجميعها أهداف تضمن إتاحة تعليم متميز لجميع الفئات، في حين تناولت أهداف التعليم الفني والتدريب إتاحة مراكز التدريب الجاذبة والربط بينها وبين التركيبة الطبقية للسكان من جهة وطبيعة الأنشطة الاقتصادية من جهة مع تحسين نظرة المجتمع لهذا النوع من التعليم، وهي أيضا أهداف مميزة ومرتبطة بطبيعة التعليم الفني والتدريب المهني، أما التعليم العالي فقد تركزت أهدافه في زيادة فرص الإتاحة به مع تطوير سياسات القبول بمؤسساته.

إلا أن الرؤية لم تتضمن أية أهداف عن التعليم الأزهري، وما هي توجهات الدولة ومدى إمكانية معالجة ثنائية وازدواجية التعليم في مصر، حيث تفرض التجربة المعاشة وما تعانيه مصر ضرورة توحيد التعليم العام على الأقل حتى نهاية المرحلة الإعدادية، ثم يتم التفريع والتشعيب (ثانوي عام – فني – أزهري) بما يحقق التناغم الفكري والثقافي في مرحلة الطفولة لجميع المصريين، كما يمكن الاستفادة من مدارس وموارد التعليم الأزهري الابتدائي والإعدادي عندما يتحول إلى تعليم عام.

كذلك افتقدت أهداف التعليم الفني والتدريب المهني في الرؤية الآليات الواضحة لتغيير الثقافة المجتمعية حول هذا النوع من التعليم وربطه بمؤسسات الصناعة والإنتاج من خلال حوافز تشجعها على تدريب الطلاب، ومدى إمكانية دمج بعض أنواع هذا التعليم (تجاري– صناعي– زراعي) في مدارس شاملة ومتكاملة بها أقسام محددة تتوافق مع احتياجات سوق العمل

الهدف الثالث– تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم:

ويتضمن هدفين فرعيين اشتركا فيهما الأنواع الثلاثة من التعليم هما:

- تحسين مؤشرات التعليم في تقارير التنافسية الدولية
- تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

كما تضمن عدة أهداف فرعية للتعليم العام:

- تحسين مستوى تعلّم العلوم والرياضيات ومهارات التواصل وتوظيف التكنولوجيا لتُصبح منافسة دولياً.
- توفير بنية أساسية قوية بالمدارس (تشمل المعامل والمكتبات والملاعب والمرافق وخلافه) تتيح فرص تعليمية متكافئة لجميع المتعلّمين

ويلاحظ مما سبق الاتفاق بين أنواع التعليم الثلاثة(العام والفني والعالي) في معظم الأهداف الفرعية المنبثقة من الهدف الاستراتيجي الثالث للرؤية الاستراتيجية للتعليم في ٢٠٣٠، **تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم**، حيث تتفق في تحسين مؤشرات التعليم والتدريب الفني في تقارير التعليم العالمية، مع تفعيل علاقة مخرجات التعليم والتدريب بسوق العمل، ويلاحظ أيضا تكرار الهدف الخاص بتوفير بنية أساسية بالمداس لإتاحة فرص تعليمية متكافئة وقد تم تكراره في الأهداف الفرعية الخاصة بالهدف الاستراتيجي الثاني للتعليم العام، وكان من الأفضل وجوده في الهدف الثاني لارتباطه بالإتاحة دون تمييز، كما يلاحظ أيضا وجود هدف إضافي لضمان تنافسية التعليم العام يتمثل في تحسين مستوى تعلم العلوم والرياضيات والتكنولوجيا باعتباره ضمن مؤشرات قياس تنافسية التعليم قبل الجامعي.

إلا أنه يلاحظ تجاهل رؤية ٢٠٣٠ إلى أهمية تطوير آلية الانتقال من التعليم قبل الجامعي والانتقال للتعليم العالي، من خلال طرق عادلة ومتكافئة للجميع، مع إمكانية وجود اختبارات للقدرات بعد الاختبارات التحصيلية، والاهتمام بتعزيز الاختيارات الطلابية حسب الميول والاتجاهات يتم دعمها من خلال إرشاد تعليمي فاعل.

كذلك يحتاج البحث العلمي والابتكار إلى تركيز أكبر في رؤية ٢٠٣٠، حيث أنه الطريق الوحيد والمسار الأوحد كرافعة لأي تطوير وإصلاح، بما يحتاج إلى وزارة تختص بأموره، ودمج التعليم العالي والثقافة مع التعليم العام لتصبح (وزارة التعليم والثقافة).

يتبين مما سبق أنه على الرغم من أهمية الأهداف الرئيسة للتعليم في رؤية ٢٠٣٠ وما ينبثق منها من أهداف فرعية لكل نوع من التعليم، إلا أنها لم تشر في أي من هذه الأهداف إلى بعض الهموم والشواغل المجتمعية التي أصبحت حائلا لا يمكن تجاوزه أو تجنبه إذا ما أريد إحداث نقلة نوعية في التعليم المصري، كما أنها تضمنت أهداف لعام ٢٠٢٠ وأهداف متوقعة لعام ٢٠٣٠، بذلك يكون الفاصل الزمني عشر سنوات، وهو مدى كبير بمعايير التخطيط العلمي المعاصر الذي يأخذ في الحسبان سرعة التغيرات وسمات التعقيد في جميع المجالات، ومن ثم فمن الأفضل إضافة أهداف لعام ٢٠٢٥.

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول أن محور التعليم والتدريب في رؤية ٢٠٣٠ يحتاج إلى التحديد الدقيق لمكامن الخلل الفعلي التي تعوق كافة محاولات إصلاح التعليم في مصر عن تحقيق أهدافها، وعلاج كافة أنواع الهدر التربوي، والجرأة في اقتحام المشكلات المتراكمة عبر عقود، وتدبير الموارد الكافية والملزمة بنص الدستور المصري، ومن ثم فهناك ضرورة لوجود خريطة بحثية تتناول المجالات المختلفة لبحث هذه القضايا ودراستها لتوفير بدائل لحلها.

المحور الرابع– تحديات ومتطلبات تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠:

حددت رؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠ عدة مؤشرات لقياس الأداء ومتابعة تحقيق الأهداف الاستراتيجية كما يلي ((مجلس الوزراء المصري،٢٠١٥، ص٦):

- مصر من أفضل 30 دولة في مؤشر جودة التعليم الأساسي
- الوصول بمعدل الأمية إلى الصفر (٧٪ الافتراضي).
- نسبة القيد الإجمالي لرياض الأطفال ٤–٦ تصل إلى ٨٠%
- وجود عشرة جامعات مصرية على الأقل في مؤشر أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم
- الجامعات المصرية من أفضل٢٠ مؤسسة تعليم عالي في الأبحاث العلمية المنشورة في الدوريات المعترف بها عالمياً.
- مصر من أفضل عشر دول في مؤشر امتحان" اتجاهات الدراسة العالمية للرياضيات والعلوم" TIMMS
- مصر من أفضل ٢٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين
- ٣٠% زيادة في نسبة النساء اللَاتي لديهن عمل دائم في القطاع الرسمي
- مصر ضمن أفضل ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل
- تقليص الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل بنسبة ٥٠%.

ويلاحظ أهمية هذه المؤشرات في متابعة الانجاز وقياس مدى إحراز التقدم في تحقيق الأهداف، ويتطلب تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم في مصر منظومة تعليم عالية الجودة تتكون من العديد من العناصر أهمها: هيئة التدريس والمناهج وأساليب التعليم ونوعيته، والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني

واللامركزية في صنع السياسات التعليمية وتنفيذها، إلا أن تحقق هذه المؤشرات يواجه بالعديد من التحديات والمعيقات في التنفيذ أشارت لها بعض الدراسات.

فيشير (الحصري، ٢٠١٦، ١٦) إلى عدد من التحديات التي يمكن أن تواجه تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، ومن أهمها: تعقد هيكل الجهاز الإداري للدولة، ضعف نظم إعداد خطط التنمية قصيرة وطويلة الأجل، ضعف نظم المحاسبة بناء على النتائج وتحقيق الأهداف، وقلة التواصل بين المواطنين وصانعي السياسات.

كما يؤكد (أبو غازي٢٠١٧) إن النجاح في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ لا يمكن أن يتحقق ما لم يعتمد على قاعدة معرفية صلبة تستند إلى البيانات والمعلومات الدقيقة، ويرى إن من أهم عوامل نجاحها : الشفافية وإتاحة المعلومات، وسن التشريعات التي تتيح حرية تداولها، وشدد على إن غياب الإحصائيات الدقيقة يعد من أهم معيقات التنمية لأي دولة

من ناحية أخرى، تلفت (أبو العينين، ٢٠١٦، ٢١، ٢٢) النظر إلى أن التمويل يعتبر أحد المسارات الغائبة في استراتيجية ٢٠٣٠، فعلى الرغم من تناول الرؤية مجموعة من الأهداف وحزمة من المشروعات، إلا أنها عجزت عن التوصيف الصحيح للمشكلة، حيث إن ما ينقص مصر نحو التنمية هو عامل أساسي ومهم هو ضبط الأداء، والذي يجب أن يوضع كعامل ثالث للإنتاج بالإضافة إلى عاملي رأس المال والعمل.

وفي هذا السياق يؤكد كل من (جايل، ٢٠١٣، ص٤٠٥)، (خصاونة ٢٠١٣، ١١٠) أن إصلاح التعليم وتطوير سياساته لن تحقق أي مردود ذو قيمة مجتمعية وحضارية ما لم يحدث إصلاح سياسي يتناغم معه.

ويرى الباحثان أن أي محاولة لإصلاح النظام التعليمي وتطوير سياساته لن تؤتي ثمارها مجتمعيا وحضاريا ما لم يقابله إصلاح شامل في المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فمخرجات التعليم ليست نتاجاً للوسط التعليمي فقط، بل تتدخل فيه عملية التغيير المجتمعي الشامل، ولا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي وما يرتبط به من علاقة وتأثير بباقي السياسات القطاعية الأخرى على قطاع التربية والتعليم.

يضاف لما سبق تواجه رؤية ٢٠٣٠ بعض التحديات التي يعانيها نظام التعليم المصري نفسه ومنها ما تم ذكره في الرؤية مثل: (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ١٤٤، ١٥٤، ١٦٣)

- **التعليم قبل الجامعي:** انخفاض في أعداد المعلمين بشكل كاف وعدم وضوح معايير توزيعهم، وتدهور الثقة بين المجتمع والمنظومة التعليمية، الأمية الرقمية لمعظم المعلمين، فضلا عن نقص قواعد البيانات التفصيلية وأثرها في دعم اتخاذ القرار.
- **التعليم الفني والتدريب:** ندرة المعلمين في بعض التخصصات وضعف كفاءة توزيعهم، وتدني النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني، والتفاوت في التغطية الجغرافية والنوعية، إضافة إلى الاحتياج إلى الترابط بين التعليم الفني والتدريب المهني والاتجاهات التعليمية الأخرى.
- **التعليم الجامعي أو العالي:** القصور الملحوظ في رصد مؤشرات وإحصاءات سوق العمل والتعليم، وضَعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي الحالية، مع تقلص دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في العملية التعليمية، بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة لتسويق نتائج البحث العلمي.

وتلعب البحوث التربوية دورا مهما في تنفيذ الرؤية (UNESCO, 2015, P25) بوجه عام يمكن تطوير سياسات التعليم وتوفير الحوار البناء بين الباحثين وصانعي السياسات، حيث يمكن للباحثين إمداد صانعي السياسات بالمعارف والبيانات المهمة بما يسهل مهمتهم في اتخاذ القرارات وتنفيذ الأهداف، مع التطوير المستمر لبناء قدراتهم في استخدام نتائج البحوث الكمية والكيفية محليا ودوليا،كما تساعدهم هذه البحوث بمتابعة التقدم المحرز وتقييم خطط التنفيذ وصولا لأفضل الممارسات، مع تقديم مقترحات وحلولا مبتكرة وإبداعية.

ونظرا لما توصل له البحث في الإطار النظري والذي يؤكد على أهمية البحث التربوي للسياسة التعليمية في كافة مراحلها، حيث توظيف المعرفة البحثية في صناعة السياسة التعليمية يجعلها أكثر مصداقية وتعبيرا عن الحاجات الفعلية، وأكثر ارتباطا بالواقع والظروف المادية والبشرية، بما توفره من دقة ومصداقية في تعريف المشكلة ورسمها للحلول، وبذلك فالأساس العلمي أحد الأبعاد الحاكمة في صناعة السياسة التعليمية التي إن غاب انفصلت السياسة عن حاضرها ومستقبلها معا، فضلا عما أسفر عنه تحليل واقع بحوث سياسات التعليم في مصر وما

تعانيه من مشكلات ومعيقات، كان هناك ضرورة لوضع خريطة بحثية توجه عمل بحوث السياسات التعليمية للمساهمة في تحقيق رؤية مصر للتعليم في ٢٠٣٠، هذا ما سيتناوله القسم التالي.

القسم الثالث (خطوات بناء الخريطة المقترحة)

يهدف إعداد الخرائط البحثية إلى تحديد المجالات والجوانب التي تستحق الاهتمام في كل تخصص علمي وميداني، ورصد أبرز المشكلات والظواهر والقضايا المهمة والأكثر احتياجا وترتيبها وفق أولوياتها، لتوجيه الباحثين وطلاب الدراسات العليا إليها ولفت اهتمامهم نحو الموضوعات التي يحتاجها مجتمعهم، وترشيد جهودهم لما يعينهم على إتمام بحوثهم وخططهم في إطار خدمة المجتمع من خلال تقديم حلول لمشكلاته وتحقيق خططه المستقبلية

يتضمن هذا القسم عدة محاور يمثل كل منها خطوات بناء الخريطة البحثية وهي:

- أولا: تحديد منطلقات بناء الخريطة.
- ثانيا: تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية.
- ثالثا: متطلبات تطبيق الخريطة البحثية وضمانات نجاحها.

المحور الأول– منطلقات الخريطة المقترحة:

تقتضي عملية تطوير السياسات التعليمية أن تقوم على فلسفة واضحة المعالم محددة المعايير، وتسير وفقاً لتخطيط واستراتيجية محكمة كما أنه لابد أن تمر تلك السياسات من خلال أطر قانونية تشريعية، حتى تكتسب المسوغ الشرعي والقانوني، وتحقيق المواءمة مع الأولويات والاحتياجات التنموية، ومع متغيرات وعناصر النظام التعليمي والقوي المؤثرة فيه، سواء على المستوى المباشر أو القريب Micro، أو مستوى السياق العام Macro.

وترتكز أهمية بحوث وأوراق السياسات في المقام الأول على توفير بعض الموجهات الإرشادية لصناع القرار والسياسات، وطرح البدائل للجهات الرسمية المسئولة، وهذا لا يعني عدم الاهتمام بتطوير الرؤى الأكاديمية والبحثية والأطر الفكرية للقضايا البحثية.

وتتضمن أهم **المنطلقات التي** تستند إليها الخريطة المقترحة ما يلي:

- يرتكز الدور المحوري للخرائط عموما على التوضيح والتلخيص والتوصيف واستشراف التحديات وانعكاساتها، تفعيل توجهات خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تساعد الخرائط البحثية على لفت انتباه الباحثين وتوجيه اهتماماتهم نحو الموضوعات التي تستحق الدراسة والبحث منعا للتكرار والنمطية فيها.
- للخريطة البحثية دور مهم في تفادي التكرار في البحوث التربوية، وتفادي تجاهل بعض القضايا التربوية، و من ثم تجنب العشوائية في تناول الموضوعات البحثية
- تجسير الفجوة بين النظرية والممارسة التطبيقية: من خلال ربط البحوث العلمية بالسياق المجتمعي وأولويات التنمية المستدامة فيه، مع توافر التسويق الفعال للبحوث العلمية
- تمثل الخريطة البحثية دليل أو مرشد تم إعداده على أسس علمية غاية في الأهمية لطلبة الدراسات العليا وغيرهم من الباحثين؛ وذلك لمساعدتهم في تخطي مرحلة اختيار المشكلة البحثية
- هناك عدد من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان عند إعداد الخرائط البحثية، ومن أهمها مراعاة التنوع والشمول والتكامل عند تحديد المجالات الرئيسية والفرعية للمجال
- تفعيل فكرة القيمة المضافة للبحث التربوي، والتي تعتمد على تحقيق أقصى فائدة علمية وأهمية اجتماعية للبحث العلمي التربوي.
- احترام الحرية البحثية للباحث، فالخريطة ما هي إلا خطوط عريضة محددة وموجهة وغير ملزمة لفكرة معينة يسترشد بها الباحث عند اختيار الموضوع البحثي.
- إيجاد طريقة منظومية في اختيار القضايا والأولويات البحثية بما يخدم التطور الأكاديمي والمجتمعي.
- بينية التخصصات كسمة محورية لمجال أو تخصص السياسات التعليمية، بما يفرض صياغة الأطر النظرية والمنهجية على هذا الأساس.

المحور الثاني– تحديد المجالات البحثية ذات الأولوية:

يتم إعداد الخرائط البحثية وفق خطوات منها تحديد منطلقاتها والهدف منها، ثم التوصل لمجموعة من المجالات والقضايا البحثية ذات الأولوية وإعداد

قائمة مبدئية لها، ثم عرضها على بعض الخبراء والباحثين التربويين من ذوي التخصص لاستطلاع رأيهم والتوصل لدرجة موافقتهم على المجالات والقضايا البحثية المقترحة، وذلك بهدف ترتيبها حسب أولوية جدواها ومدى ملاءمتها للسياق البحثي في مصر بما يدعم بناء خريطة بحثية مقترحة للسياسات التعليمية في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

أولاً- مجالات الخريطة وأولوياتها البحثية:

قام الباحثان بمحاولة لإيجاد حلقة بين البحث التربوي ورؤية مصر للتعليم ٢٠٣٠، ومن ثم وجدا الحاجة إلى بناء خريطة بحثية يسترشد بها الباحثون التربويون في اختيار موضوع الدراسة، وعلى ضوء ما ورد في رؤية مصر ٢٠٣٠، وما تشير إليه العديد من التقارير الدولية والوطنية، والدراسات المرتبطة برصد القضايا والسياسات التعليمية في مصر، أمكن استخلاص عددا من التوجهات والأولويات البحثية التي يجب التركيز عليها، والتي يمكن تقسيمها وفق العديد من الرؤى سواء كانت ثلاثية الأبعاد(مثل: تعليم عام- فني- جامعي، أو: الإتاحة- والجودة -وكفاءة نظم)، أو منظور ثنائي (مثل: قدرات بشرية- وإمكانات مادية وتقنية، أو: قضايا تتعلق بالنظام التعليمي- ومتغيرات مجتمعية)، لكن يفضل الباحثان تقسيمها-وفقا لما ورد في الإطار النظري فيما يتعلق بمجالات بحوث السياسات التعليمية ومع مراعاة مرتكزات ومقومات الخرائط البحثية، واتساقا مع أهداف ومجالات رؤية التنمية المستدامة للعالم ٢٠٣٠ إلى تحديد مجالات الخريطة البحثية المقترحة وأهم أولوياتها البحثية كما يلي:

- **القضايا الفلسفية والمنهجية** مثل تحديث منظومة مفاهيم ومصطلحات السياسة التعليمية، ومداخل تحليلها، وإطارها الفلسفي والمنهجي
- **القضايا الاجتماعية والثقافية** مثل تربية المواطنة والهوية والعولمة، والتطرف الفكري، والتغير الثقافي والقيمي
- **القضايا السياسية والاقتصادية** مثل مجانية التعليم والخصخصة والتمويل والاستثمار وجماعات الضغط والديمقراطية والتربية المدنية
- **القضايا المستقبلية والمقارنة** مثل السيناريوهات والتحليل والتوقع والإسقاطات والمقارنة القطاعية والتمويل الأجنبي والمنظمات الإقليمية والدولية

وقد لوحظ تناول الأدبيات التربوية للخريطة البحثية في ضوء مدخلين، الأول: ركز على معرفة واقع البحوث المنجزة وعمل خريطة بحثية لسد الفجوة بين الواقع والمأمول، والثاني: حدد أولويات أو توجهات البحوث التي يجب أن تتناولها الدراسات، ونظرا لطبيعة المجال الذي يتناول البحث الحالي، حيث يركز على بحوث السياسات التعليمية في رؤية مصر ٢٠٣٠، وهو مجال مستقبلي يتطلب استشراف المستقبل وتحديد أولوياته، فقد قام الباحثان بتصميم استطلاع رأي الخبراء يتضمن القضايا البحثية المقترحة، حيث يرى (الشرنوبي ٢٠١٠) أن استطلاع رأي الخبراء المتخصصين من المتطلبات الرئيسة في إعداد الخرائط البحثية، في أي مجال من المجالات العلمية المتنوعة، أو أي من التخصصات الأكاديمية الرئيسة، فهناك ضرورة لمعرفة آراء وتوجهات المتخصصين والدارسين في المجال؛ باعتبار أنهم ذوي خبرة، ودراية، ولديهم رؤى، وإطلاع في هذا المجال أو التخصص، كما أن معرفتهم ودرايتهم بالتخصص، باعتبار أنهم يمارسون العمل في هذا التخصص سوف يمكنهم من الاختيار والتفضيل بين الموضوعات والبحوث والدراسات التي ينبغي إجراؤها في هذا التخصص.

ثانيًا– استطلاع رأي الخبراء:

وتم إعداده وفقا لعدة خطوات تتمثل في: بناء الأداة وتحكيمها – وتحديد العينة – وخطوات التطبيق– والتحليل الإحصائي.

١– بناء الأداة وتحكيمها:

تمثلت خطوات بناء استطلاع الرأي فيما يلي:

- الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة؛ العربية والأجنبية السابقة والمرتبطة بالخرائط البحثية في المجال التربوي، الاطلاع على رؤية مصر ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتعليم، الاطلاع على رؤية العالم ٢٠٣٠ في مجال التعليم، ما أسفر عنه البحث في إطاره النظري وتحليله للواقع، ثم تصميم الأداة بصورتها المبدئية وفق الأصول التي تستند إليها السياسات التعليمية.(ملحق قم ١)
- عرض الأداة على مجموعة من المحكمين لإبداء الرأي في محاوره وبنوده وتعديله، وتعديل الأداة في ضوء مقترحات السادة المحكمين وإعدادها في صورتها النهائية بعد تضمين تعديلات المحكمين.(ملحق رقم ٢)

يتكون استطلاع الرأي من أربعة أقسام يعبر كل واحد منها عن أحد مجالات بحوث سياسات التعليم وفق رؤية البحث الحالي وهي: **القضايا الفلسفية والمنهجية (٩ قضايا)، القضايا الاجتماعية والثقافية**(١٦ قضية)، **القضايا السياسية والاقتصادية**(٢١ قضية)، **القضايا المستقبلية والمقارنة**(١٢ قضية)، ويعتمد تطبيق استطلاع الرأي على مقياس ليكرت الخماسي ويتضمن تدرج الموافقة(١-٥)

٢- تحديد العينة:

تم توزيع ٧٠ استمارة استطلاع رأي على المراكز البحثية(المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية)، وعلى بعض كليات التربية بالجامعات المصرية، وتم اختيار أفراد العينة عمدا من تخصص أصول التربية والتربية المقارنة والإدارة التعليمية باعتبار أنهم من التخصص الأقرب للسياسات التعليمية، وتم الحصول على ٥٢ استجابة فقط ، وتوضح الجداول التالية وصف لأفراد العينة من حيث التخصص والدرجة العلمية وجهة العمل:

جدول (١/٢) بيان إجمالي بأفراد العينة
تبعا للتخصص العلمي والدرجة العلمية وجهة العمل

الجهة	العدد	الدرجة	التخصص
المراكز البحثية	٩	٤ مدرس – ٢ أستاذ مساعد – ٣ أستاذ	٥ إدارة – ٢ أصول – ١ تخطيط تربوي – ١ العلوم الاجتماعية والجنائية
القاهرة	٦	٣ مدرس – ٢ أستاذ مساعد – ١ أستاذ	٥ أصول – ١ إدارة
حلوان	٥	٢ مدرس– ٣ أستاذ	٢ أصول – ٣ مقارنة
عين شمس	٥	٢ مدرس – ١ أستاذ مساعد – ٢ أستاذ	٣ أصول – ١ إدارة – ١ مقارنة
الزقازيق	٧	٢ مدرس – ٣ أستاذ مساعد – ٢ أستاذ	١ أصول – ١ إدارة – ٥ مقارنة
الإسماعيلية	٣	١ مدرس – ١ أستاذ مساعد – ١ أستاذ	١ أصول – ١ إدارة – ١ مقارنة
بني سويف	٢	٢ مدرس	١ أصول – ١ إدارة
المنصورة	٢	١ مدرس – ١ أستاذ	١ أصول – ١ إدارة

الجهة	العدد	الدرجة	التخصص
الأزهر	٣	١ أستاذ مساعد – ٢ أستاذ	٣ أصول
قنا	١	١ أستاذ	١ أصول
سوهاج	١	١ أستاذ	١ أصول
أسيوط	٤	٢ مدرس – ١ أستاذ مساعد – ١ أستاذ	٤ أصول
كفر الشيخ	٢	٢ أستاذ	٢ أصول
بنها	٢	١مدرس– ١ أستاذ	١ أصول – ١ مناهج
المجموع	٥٢	٢٠ مدرس – ١١ أستاذ مساعد – ٢١ أستاذ	٢٨ أصول – ١١ إدارة – ١٠ مقارنة – ١ تخطيط تربوي – ١ علوم الاجتماعية والجنائية– ١ مناهج

وقد تم حساب النسبة المئوية لكل أفراد العينة تبعا للدرجة العلمية وللتخصص (أصول تربية– إدارة تعليمية وتربية مقارنة) تبعا للمعادلة الإحصائية التالية:

النسبة المئوية = عدد الفئة/ العدد الكلي ـ× ١٠٠

جدول (٢/٢) النسبة المئوية لأفراد العينة تبعا للدرجة العلمية والتخصص

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية	التخصص	العدد	النسبة المئوية
أستاذ	٢١	%٤٠.٣٨	أصول تربية	٢٨	%٥٣.٨٥
أستاذ مساعد	١١	%٢١.١٥	تربية مقارنة وإدارة تعليمية	٢٤	%٤٦.١٥
مدرس	٢٠	%٣٨.٤٦	إجمالي	٥٢	%١٠٠
إجمالي	٥٢	%١٠٠			

جدول(٢/٣) توزيع أفراد العينة تبعا لجهة العمل

المراكز البحثية	القاهرة	حلوان	عين شمس	الزقازيق	قناة السويس	بني سويف	المنصورة	الأزهر	قنا	سوهاج	أسيوط	كفر الشيخ	بنها	مجموع
م	٦	٥	٥	٧	٤	٢	٢	٤	١	١	٣	٢	٢	٥٢

يتبين من الجداول السابقة تنوع أفراد العينة من حيث درجاتهم العلمية كذلك تخصصهم العلمي، كما تنوعت جهات عملهم ما بين مراكز بحثية وجامعات.

ثالثًا– تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع استمارة استطلاع الرأي على السادة الخبراء بالتواصل معهم عبر البريد الالكتروني لهم، ومن ثم كان التطبيق الكترونيا غالبا إلا إن هناك البعض منهم قام بتطبيقه ورقيا، واستغرق ذلك شهر تقريبا (خلال مارس٢٠١٨)، ثم تمت المعالجة الإحصائية.

رابعًا– المعالجة الإحصائية وتفسير النتائج:

تم إجراء بعض العمليات الإحصائية لاستجابات أفراد العينة ومن ثم تم الاستعانة ببعض المعادلات الإحصائية وهي كما يلي:

١– **حساب الأهمية النسبية (نسبة درجة موافقة الخبراء لكل مجال/محور)** طبقا للمعادلة الإحصائية:

نسبة درجة موافقة الخبراء لكل مجال/محور= مجموع نسب المفردات/ مجموع عدد المفردات لكل مجال.

وكانت نسبة درجة الموافقة عالية لكل المحاور كما يوضح جدول(٣).

جدول (٣) نسبة درجة موافقة الخبراء لكل مجال/محور

القضايا ذات الأولوية	درجة الموافقة	الترتيب
القضايا الفلسفية والمنهجية	%٩١.٦١	١
القضايا الاجتماعية والثقافية	%٨٦.٩٤	٤
القضايا الاقتصادية والسياسية	%٨٩.١٣	٣
القضايا المستقبلية والمقارنة	%٨٩.٤٢	٢

يوضح الجدول السابق ارتفاع نسبة درجة موافقة أفراد العينة على جميع مجالات الخريطة البحثية المقترحة، ويلاحظ إن المجال الخاص بالقضايا الفلسفية والمنهجية حظي بالترتيب الأول بنسبة ٩١.٦١% يليه مجال القضايا المستقبلية والمقارنة ثم مجال القضايا الاقتصادية والسياسية، وقد جاء مجال القضايا الاجتماعية والثقافية في الترتيب الأخير، ويعكس هذا الترتيب واقع ما تعانيه بحوث السياسات التعليمية في مصر من نقص في المجال الأول حيث تندر الدراسات التي تتناول القضايا الفلسفية والمنهجية، كذلك تقل في مجال القضايا المستقبلية ومجال القضايا الاقتصادية والسياسية وهو ما أشارت له معظم

الدراسات السابقة في هذا الصدد، أما مجال القضايا الاجتماعية والثقافية فجاء في الترتيب الأخير من وجهة نظر السادة الخبراء لان معظم الدراسات التي تتناولها بحوث السياسات التعليمية في مصر(رغم قلتها) تتطرق لها، بذلك تتحدد الفجوة البحثية بين المجالات الأربعة لتأتي القضايا الفلسفية والمنهجية في مقدمة الأولويات البحثية.

٢- **حساب مدى ارتباط المفردة بالمجال البحثي:**

مدى الارتباط = عدد الموافقين على الارتباط/العدد الكلي للعينة ×١٠٠

٣- **تحديد الأهمية النسبية (نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة) لكل مفردة على حدى كما يلي:**

$$\text{الأهمية النسبية (نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة)} = \frac{\text{مجموع درجة موافقة العينة على المفردة}}{\text{الحد الأعلى للمفردة}} \times ١٠٠$$

الحد الأعلى للمفردة= عدد العينة× الحد الأعلى للمقياس= ٥٢×٥=٢٦٠

وتوضح جداول: ٤، ٥، ٦، ٧ نتائج المعالجة الإحصائية لكل مجال بحثي للخريطة البحثية المقترحة على الترتيب، كما يلي:

جدول (٤) نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة
ومدى ارتباطها بالمجال الأول: القضايا الفلسفية والمنهجية

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط المفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
١–تحديث منظومة مفاهيم ومصطلحات السياسات التعليمية.	%٩٦.١٥	%٩٤.٢٣	٢
٢– ابستمولوجيا السياسات التعليمية ومرجعياتها.	%٩٨.٠٧	%٩٤.٢٣	٢
٣– الأيديولوجيا وأثرها في توجيه السياسات التعليمية.	%٩٤.٢٣	%٩٠.٣٨	٦
٤– تأصيل المضامين الفلسفية لبحوث السياسات التعليمية.	%٩٢.٣٠	%٩٠.٧٦	٥
٥– النظريات المعاصرة في بناء السياسات التعليمية.	%٨٨.٤٦	%٩١.٥٣	٤
٦– الدراسات النقدية للسياسات التعليمية المعاصرة.	%٩٠.٣٨	%٨٦.٩٢	٨
٧– السياسات التعليمية بين المنهج الكمي والكيفي.	%٩٨.٠٧	%٩٠.٠٠	٧
٨– مداخل وأساليب تحليل السياسات التعليمية.	%٨٨.٤٦	%٩٤.٦١	١
٩– السياسة التعليمية وفلسفة القيم والأخلاقيات.	%١٠٠	%٩١.٩٢	٣

يلاحظ على جدول (٤) اتفاق السادة الخبراء من أفراد العينة على ارتباط جميع مفردات هذا المحور للمجال الذي تنتمي إليه وجاءت نسب الارتباط مرتفعة

حيث تراوحت بين(٨٨.٤٦% -٩٨.٠٧%) مما يشير إلى موافقتهم على انتماء هذه القضايا البحثية إلى مجال القضايا الفلسفية والمنهجية

كما يلاحظ على نفس الجدول ارتفاع درجة موافقة الخبراء من أفراد العينة على أهمية هذه القضايا البحثية حيث تراوحت درجة الموافقة لكل عبارة بين (٨٦.٩٢%-٩٤.٦١%) مما يؤكد أهمية هذه القضايا وضرورة بحثها ضمن الأولويات البحثية، ووفقا لدرجة الموافقة لكل مفردة أمكن ترتيب المفردات داخل المجال البحثي حيث حظيت القضية الخاصة بمداخل وأساليب تحليل السياسات التعليمية في مقدمة الأولويات البحثية باعتبارها من أهم القضايا التي يجب بحثها ودراستها في هذا المجال وهذا يتوافق مع واقع بحوث سياسات التعليم في مصر التي تعاني من النقص الشديد فيها بوجه عام وفيما يتعلق بمداخل وأساليب تحليل السياسات بوجه خاص.

جدول (٥) نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة
ومدى ارتباطها بالمجال الثاني: القضايا الثقافية والاجتماعية

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط لمفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
١- السياسات التعليمية بين العولمة والهوية الوطنية.	%٩٨.٠٧	%٨٣.٨٤	٩
٢- محددات السياسات التعليمية في مجتمع المعرفة	%٩٢.٣٠	%٨٥.٧٦	٧
٣-سياسات التعليم والثقافة الإعلامية والمعلوماتية.	%٨٦.٥٣	%٨١.٥٣	١٣
٤- السياسة التعليمية وقيم التنوع الثقافي والحضاري.	%٩٠.٣٨	%٨٣.٤٦	١٠
٥- سياسات تعليم الكبار ومحو الأمية من منظور الأندراجوجيا.	%٩٦.١٥	%٩٣.٤٦	٢
٦- سياسات التعلم الذاتي والتربية المستمرة .	%٩٦.١٥	%٩٦.٥٣	١
٧- التعليم والوقاية من التطرف الفكري.	%١٠٠	%٩٢.٦٩	٣
٨- سياسات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للتعليم.	%٨٤.٦١	%٨٨.٠٧	٦
٩- سياسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.	%٩٤.٢٣	%٩١.٥٣	٥
١٠- سياسات تعليم الموهوبين والفائقين.	%٨٨.٤٦	%٩٢.٣٠	٤
١١- سياسات تعليم وتنمية الطفولة المبكرة.	%٨٨.٤٦	%٨٣.٨٤	٩
١٢- التعليم ووسائل التواصل الاجتماعي.	%٨٢.٦٩	%٨٤.٢٣	١١
١٣- سياسات التعليم وقيم العمل والإنتاج.	%٨٨.٤٦	%٨٠.٣٨	١٤
١٤- سياسات التعليم والتحديث الثقافي والاجتماعي.	%٩٤.٢٣	%٨٢.٣٠	١٢
١٥- السياسات التعليمية وقضايا المرأة في المجتمع العربي.	%٩٢.٣٠	%٨٥.٣٨	٨
١٦- السياسات التعليمية وحوار الحضارات والأديان.	%٩٠.٣٨	%٨٥.٧٦	٧

يلاحظ على جدول (٥) اتفاق السادة الخبراء من أفراد العينة على ارتباط جميع مفردات هذا المحور للمجال الذي تنتمي إليه وجاءت نسب الارتباط مرتفعة حيث تراوحت بين(٨٢.٦٩% –١٠٠%) مما يشير إلى موافقتهم على انتماء هذه القضايا البحثية إلى مجال القضايا الاجتماعية والثقافية.

كما يلاحظ على نفس الجدول ارتفاع درجة موافقة الخبراء من أفراد العينة على أهمية هذه القضايا البحثية حيث تراوحت درجة الموافقة لكل عبارة بين(٨٠.٣٨%– ٩٦.٥٣%) مما يؤكد أهمية هذه القضايا وضرورة بحثها ضمن الأولويات البحثية، وفقا لدرجة الموافقة لكل مفردة أمكن ترتيب المفردات داخل المجال البحثي حيث حظيت القضية الخاصة بسياسات التعلم الذاتي والتربية المستمرة في مقدمة الأولويات البحثية باعتبارها من أهم القضايا التي يجب بحثها ودراستها في هذا المجال وهذا يتوافق مع طبيعة المجتمع وما يفرضه مجتمع المعرفة من أهمية التعلم المستمر.

جدول (٦) نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة
ومدى ارتباطها بالمجال الثالث: القضايا الاقتصادية والسياسية

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط المفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
١– سياسات تربية المواطنة والتربية المدنية.	٩٠.٣٨%	٩١.١٥%	٥
٢–السياسات التعليمية بين النظرية الاشتراكية والرأسمالية.	٨٨.٤٦%	٨٣.٨٤%	١٢
٣– سياسات مجانية التعليم وتوجهات الخصخصة.	٨٨.٤٦%	٨٨.٨٤%	٧
٤– سياسات التعليم وتغيرات سوق العمل المعاصر.	٩٦.١٥%	٩١.١٥%	٥
٥–محددات الموضوعية في بحوث السياسات التعليمية.	٩٠.٣٨%	٩١.٥٣%	٤
٦–محددات الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية.	٩٢.٣٠%	٨٨.٤٦%	٨
٧–سياسات جودة التعليم بين الإتاحة والعدالة والكفاءة.	٩٤.٢٣%	٩٠.٠٠%	٦
٨– محددات الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم.	٩٨.٠٧%	٩٤.٦١%	١
٩– سياسات التعليم ومؤشرات التنافسية الدولية.	٩٤.٢٣%	٨٨.٨٤%	٧
١٠–دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في التعليم.	٩٦.١٥%	٩٢.٦٩%	٣
١١– اقتصاديات التعليم من منظور السياسات.	٩٠.٣٨%	٨٨.٠٧%	٩
١٢–النزاهة ومكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية.	٩٤.٢٣%	٨٧.٣٠%	١٠
١٣– متطلبات الشفافية والرقابة والمساءلة في التعليم.	٩٨.٠٧%	٩٣.٤٦%	٢
١٤– جماعات المصالح والضغط المؤثرة على السياسات التعليمية.	٩٢.٣٠%	٨٥.٣٨%	١١
١٥– مراكز البحث وصنع القرار والسياسات التعليمية.	٩٠.٣٨%	٨٣.٨٤%	١٢
١٦– دراسات الجدوى الاقتصادية للسياسات التعليمية.	٩٦.١٥%	٩١.١٥%	٥
١٧–سياسات تمويل التعليم والاستثمار والهدر التربوي	٩٨.٠٧%	٩١.٥٣%	٤
١٨–دور النقابات المهنية في صنع السياسة التعليمية.	٩٠.٣٨%	٨١.٩٢%	١٣

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط المفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
١٩-برامج التمويل الأجنبي وأثرها على السياسات التعليمية.	%٨٤.٦١	%٨٣.٨٤	١٢
٢٠- سياسات التسويق الاجتماعي للتعليم.	%٩٦.١٥	%٩٢.٦٩	٣
٢١-جدوى أنماط التعليم المختلفة(التعليم من بعد- التعليم الالكتروني- التعليم الموازي...)	%٩٢.٣٠	%٩١.٥٣	٤

يلاحظ على جدول (٦) اتفاق السادة الخبراء من أفراد العينة على ارتباط جميع مفردات هذا المحور للمجال الذي تنتمي إليه وجاءت نسب الارتباط مرتفعة حيث تراوحت بين(٨٤.٦١%- ٩٨.٠٧%) مما يشير إلى موافقتهم على انتماء هذه القضايا البحثية إلى مجال القضايا الاقتصادية والسياسية.

كما يلاحظ على نفس الجدول ارتفاع درجة موافقة الخبراء من أفراد العينة على أهمية هذه القضايا البحثية حيث تراوحت درجة الموافقة لكل عبارة بين (٨١.٩٢%- ٩٤.٦١%) مما يؤكد أهمية هذه القضايا وضرورة بحثها ضمن الأولويات البحثية، وفقا لدرجة الموافقة لكل مفردة أمكن ترتيب المفردات داخل المجال البحثي حيث حظيت القضية الخاصة محددات الديمقراطية والمشاركة المجتمعية في إدارة التعليم. في مقدمة الأولويات البحثية باعتبارها من أهم القضايا التي يجب بحثها ودراستها في هذا المجال وهذا يتوافق مع طبيعة المجتمع المصري في الوقت الحالي وما تفرضه المتغيرات العالمية والمحلية التي يمر بها والتي تستدعي فتح مجال المشاركة المجتمعية لكافة الجهات للمشاركة في صنع السياسات التعليمية باعتبار التعليم قضية أمن قومي لا يقتصر على وزارة التربية والتعليم فقط.

جدول (٧) نسبة درجة موافقة الخبراء على المفردة
ومدى ارتباطها بالمجال الرابع: القضايا المستقبلية والمقارنة

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط المفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
١- السياسات التعليمية للمنظمات الإقليمية والدولية.	%٩٢.٣٠	%٩٢.٣٠	٣
٢- محددات المنظور المقارن في السياسات التعليمية.	%٩٠.٧٣	%٩٨.٠٧	٥
٣- سيناريوهات السياسات التعليمية والإسقاطات المستقبلية.	%٩٣.٤٦	%٩٨.٠٧	١
٤- السياسات التعليمية المبنية على الأدلة والإحصاءات.	%٨٨.٨٤	%٩٠.٣٨	٦
٥- التخطيط الاستراتيجي للسياسات التعليمية ونظرية التعقد.	%٨٥.٧٦	%٩٠.٣٨	٨
٦- مؤشرات مقارنة النظم والسياسات التعليمية.	%٨٨.٠٧	%٩٠.٣٨	٧
٧- مقارنة السياسات التعليمية المركزية واللامركزية.	%٩٢.٦٩	%٩٦.١٥	٢

القضايا البحثية ذات الأولوية	مدى ارتباط المفردة بالمجال	نسبة الموافقة	الترتيب
٨- السياسات التعليمية ونموذج التحليل والتوقع (أنبرو).	%٩١.٥٣	%٩٤.٢٣	٤
٩- السياسات التعليمية البينية وعبر القطاعية.	%٨٤.٢٣	%٩٠.٣٨	٩
١٠- التخطيط المصغر وخرائط الاحتياجات التعليمية.	%٨٤.٢٣	%٩٠.٣٨	٩
١١- التخطيط التشاركي للسياسات التعليمية.	%٨٨.٨٤	%٩٢.٣٠	٦
١٢- التخطيط الشبكي للسياسة التعليمية.	%٩٢.٣٠	%٩٦.١٥	٣

يلاحظ على جدول (٧) اتفاق السادة الخبراء من أفراد العينة على ارتباط جميع مفردات هذا المحور للمجال الذي تنتمي إليه وجاءت نسب الارتباط مرتفعة حيث تراوحت بين(٨٤.٢٣%- ٩٣.٤٦%) مما يشير إلى موافقتهم على انتماء هذه القضايا البحثية إلى مجال القضايا المستقبلية والمقارنة.

كما يلاحظ على نفس الجدول ارتفاع درجة موافقة الخبراء من أفراد العينة على أهمية هذه القضايا البحثية حيث تراوحت درجة الموافقة لكل عبارة بين(٩٠.٣٨%- ٩٨.٠٧%) مما يؤكد أهمية هذه القضايا وضرورة بحثها ضمن الأولويات البحثية، وفقا لدرجة الموافقة لكل مفردة أمكن ترتيب المفردات داخل المجال البحثي حيث حظيت القضية الخاصة "سيناريوهات السياسات التعليمية والإسقاطات المستقبلية" في مقدمة الأولويات البحثية باعتبارها من أهم القضايا التي يجب بحثها ودراستها في هذا المجال وهذا يتوافق مع واقع بحوث سياسات التعليم في مصر حيث تفتقر للرؤية المستقبلية وتفتقر إلى الباحثين ذوي الخبرة في اقتراح السيناريوهات وإجراء الإسقاطات المستقبلية والتي على أساسها توضع الخطط والاستراتيجيات، وهو مجال بحثي يستحق الدراسة والبحث

ثالثا: الأهمية النسبية للمجالات المقترحة(لخريطة بصورتها النهائية طبقا لترتيب المجالات البحثية)

بعد المعالجة الإحصائية وحساب الأهمية النسبية (نسبة درجة موافقة الخبراء) لكل محور، وكذلك لكل مفردة أمكن ترتيب كل منها لتصبح الخريطة البحثية المقترحة في مجال سياسات التعليم وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ كما يلي

١-المجال الأول القضايا الفلسفية والمنهجية

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
١	مداخل وأساليب تحليل السياسات التعليمية.
٢	تحديث منظومة مفاهيم ومصطلحات السياسات التعليمية.
٢	ابستمولوجيا السياسات التعليمية ومرجعياتها.
٣	السياسة التعليمية وفلسفة القيم والأخلاقيات.

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
٤	النظريات المعاصرة فى بناء السياسات التعليمية.
٥	تأصيل المضامين الفلسفية لبحوث السياسات التعليمية.
٦	الأيديولوجيا وأثرها فى توجيه السياسات التعليمية.
٧	السياسات التعليمية بين المنهج الكمى والكيفى.
٨	الدراسات النقدية للسياسات التعليمية المعاصرة.

٢-المجال الثاني: القضايا المستقبلية والمقارنة

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
١	سيناريوهات السياسات التعليمية والإسقاطات المستقبلية.
٢	مقارنة السياسات التعليمية المركزية واللامركزية.
٣	السياسات التعليمية للمنظمات الإقليمية والدولية.
٣	التخطيط الشبكي للسياسة التعليمية.
٤	السياسات التعليمية ونموذج التحليل والتوقع (أنبرو).
٥	محددات المنظور المقارن في السياسات التعليمية.
٦	السياسات التعليمية المبنية على الأدلة والإحصاءات.
٦	التخطيط التشاركى للسياسات التعليمية.
٧	مؤشرات مقارنة النظم والسياسات التعليمية.
٨	التخطيط الاستراتيجي للسياسات التعليمية ونظرية التعقد.
٩	السياسات التعليمية البينية وعبر القطاعية.
٩	التخطيط المصغر وخرائط الاحتياجات التعليمية .

٣-المجال الثالث: القضايا الاقتصادية والسياسية

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
١	محددات الديمقراطية والمشاركة المجتمعية فى إدارة التعليم.
٢	متطلبات الشفافية والرقابة والمساءلة في التعليم.
٣	سياسات التسويق الاجتماعى للتعليم.
٣	دور المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية فى التعليم.
٤	محددات الموضوعية فى بحوث السياسات التعليمية.
٤	جدوى أنماط التعليم المختلفة(التعليم من بعد- التعليم الالكتروني- التعليم الموازي.....)
٤	سياسات تمويل التعليم والاستثمار والهدر التربوي .
٥	سياسات التعليم وتغيرات سوق العمل المعاصر.
٥	سياسات تربية المواطنة والتربية المدنية.
٥	دراسات الجدوى الاقتصادية للسياسات التعليمية.
٦	سياسات جودة التعليم بين الإتاحة والعدالة والكفاءة.
٧	سياسات مجانية التعليم وتوجهات الخصخصة.

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
٧	سياسات التعليم ومؤشرات التنافسية الدولية.
٨	محددات الكفاءة الداخلية والخارجية للنظم التعليمية .
٩	اقتصاديات التعليم من منظور السياسات.
١٠	النزاهة ومكافحة الفساد الإداري بالمؤسسات التعليمية.
١١	جماعات المصالح والضغط المؤثرة على السياسات التعليمية.
١٢	مراكز البحث وصنع القرار والسياسات التعليمية.
١٢	السياسات التعليمية بين النظرية الاشتراكية والرأسمالية.
١٢	برامج التمويل الأجنبي وأثرها على السياسات التعليمية.
١٣	١٨- دور النقابات المهنية فى صنع السياسة التعليمية.

٤-المجال الرابع: القضايا الثقافية والاجتماعية

الترتيب	القضايا البحثية ذات الأولوية
١	سياسات التعلم الذاتي والتربية المستمرة .
٢	سياسات تعليم الكبار ومحو الأمية من منظور الأندراجوجيا .
٣	التعليم والوقاية من التطرف الفكري.
٤	سياسات تعليم الموهوبين والفائقين.
٥	سياسات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
٦	سياسات تعزيز المسؤولية الاجتماعية للتعليم.
٧	محددات السياسات التعليمية فى مجتمع المعرفة
٧	السياسات التعليمية وحوار الحضارات والأديان.
٨	السياسات التعليمية وقضايا المرأة فى المجتمع العربى .
٩	السياسات التعليمية بين العولمة والهوية الوطنية.
٩	سياسات تعليم وتنمية الطفولة المبكرة.
١٠	السياسة التعليمية وقيم التنوع الثقافي والحضاري.
١١	التعليم ووسائل التواصل الاجتماعى.
١٢	سياسات التعليم والتحديث الثقافي والاجتماعي.
١٣	سياسات التعليم والثقافة الإعلامية والمعلوماتية.
١٤	سياسات التعليم وقيم العمل والإنتاج.

المحور الثالث- متطلبات تطبيق الخريطة المقترحة وضمانات النجاح:

هناك عدد من الشروط والمتطلبات اللازمة لتطبيق الخريطة المقترحة، من أهمها ما يلي:

- تحفيز الأقسام التربوية بالجامعات للاهتمام بوجود خرائط بحثية يتم تحديثها دورياً لتوجيه الطلاب والباحثين نحو أهم القضايا ذات الأولوية، والحد من الهدر البحثي.

- إنشاء تخصص علمي بكليات التربية يختص ببحوث السياسات التعليمية، بما يدعم وجود أساتذة متخصصين وكوادر علمية ترتقي بهذا المجال
- التشجيع على إنشاء روابط مهنية وبحثية للمتخصصين في بحوث وقضايا السياسات التعليمية، بما يساعد في التأطير الفكري والفلسفي لهذا المجال البحثي.
- إصدار دوريات محلية على مستوى كليات التربية والمراكز البحثية التربوية تختص ببحوث السياسات، وتشجيع الباحثين الجدد في هذا المجال.
- توفير قاعدة بيانات تتعلق ببحوث ودراسات السياسات على مستوى الجامعات المصرية والعربية، ودعم تبادل الخبرات بين الباحثين في هذا التخصص.
- توفير المنح والبعثات للدارسين في مجال السياسات التعليمية، بما يدعم بناء القدرات البشرية والمهارات البحثية.
- ربط البحوث التربوية باحتياجات المجتمع.
- تبني قضايا السياسات التعليمية ذات الرؤى المستقبلية.
- نشر ثقافة البحث التربوي بين صناع السياسة التعليمية والممارسين التربويين.
- تفعيل قنوات اتصال بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية.
- وضع الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم.
- توفير مؤسسات البحث التربوي المعلومات التربوية التي ترتكز عليها عملية صنع السياسة التعليمية وإتاحة البيانات والمعلومات لتطوير العمل التربوي.
- تعاون مؤسسات البحث التربوي مع جميع الهيئات المعنية بالتعليم، لتحسين أداء المنظومة التعليمية باعتبارها بيوت خبرة لتقديم الخدمات الاستشارية التي تساعد في حل المشكلات الراهنة لكل من الممارسين للعمل التربوي وصانعي السياسة، وتستطيع توجيه السياسة التعليمية وترشيد اتخاذ القرار، والنظر لها كمرجع لتحليل البيانات والإحصاءات التي تسهم في تلبية احتياجات صانعي السياسة والعاملين في الميدان.

المراجـــع

أولاً– المراجع العربية:

إبراهيم، إبراهيم محمد (٢٠٠٧): خريطة بحثية لتعليم الكبار من أجل التمكين في جمهورية مصر العربية. آفاق جديدة في تعليم الكبار– مصر (٦) ٤٠١– ٤٢٢.

أبو العينين، راندة مسعد (٢٠١٦): المسار الغائب في استراتيجية ٢٠٣٠ هدف مستحق لوطن يستحق، المؤتمر العلمي الضريبي الرابع والعشرين بعنوان: دور الضرائب في تحقيق إستراتجية ٢٠٣٠ – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – مصر ، مج٢، ١ – ٤٤

أبو غازي، عماد الدين بدر(٢٠١٧:. منظومة المعلومات في استراتيجية التنمية المستدامة في مصر الإدراك – الواقع– الأمل، مجلة اعلم– السعودية، ع ٢٠، يوليو، ص٢٩–٥٧

أحمد، وائل محمد(٢٠٠٩): إعداد خريطة للبحث التربوي لمواجهة بعض مشكلات الواقع التعليمي بمحافظة الدقهلية. رسالة ماجستير غير منشورة. قسم أصول التربية كلية التربية جامعة الفيوم.

إسماعيل، طلعت حسيني. (٢٠١٣): متطلبات تفعيل دور البحث التربوي في معالجة بعض القضايا المجتمعية ذات الأولوية لمرحلة ما بعد ٢٥ يناير، دراسات تربوية ونفسية–مجلة كلية التربية بالزقازيق: ع ٨١، أكتوبر، ٩١ –٢٢٧.

إسماعيل، ممدوح مصطفى(٢٠١٦): المعايير الإرشادية لجودة إصدارات المراكز الفكرية : دراسة استقرائية لإصدارات السياسات العامة، دراسات – العلوم الإدارية، الأردن، مج ٤٣، ع ١، ص ٧٩–٩٥

الأستاذ، محمود، والحجار، رائد (٢٠٠٥): نحو خريطة بحثية تنموية في البحث التربوي الأكاديمي. مجلة جامعة الأقصى–سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأقصى بغزة، ٩ (١) ٢٤٥–٢٧٣.

الحصري، طارق فاروق(٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠: محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، مجلة الإدارة – مصر، مج٥٣، ع١، ١٤ – ١٦

الحوت، محمد صبري (٢٠٠٨): إصلاح التعليم بين واقع الداخل وضغوط الخارج، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

الخليلي، خليل يوسف (٢٠١٠): التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، المؤتمر العلمي العاشر- البحث التربوي في الوطن العربي- رؤى مستقبلية مصر ٢- ٤٠٣- ٤١٩.

الرشيدي، طارق عبد العظيم يوسف (٢٠١٦): محددات إعادة هيكلة معيار المحاسبة عن ضرائب الدخل لمسايرة استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠، الفكر المحاسبي – مصر، مج٢٠، ع٣، ٢٩٧ – ٣٣٠

الشخيبي، علي السيد وآخرون (٢٠١٢): معجم مصطلحات الحكامة التربوية(الحكم الرشيد)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

الشرنوبي، هاشم سعيد إبراهيم(٢٠١٠): فاعلية استخدام بعض استراتيجيات البحث الإليكتروني عبر الويب واستراتيجيات ما وراء المعرفة في استجابة طلاب الدراسات العليا في تخصص تكنولوجيا التعليم على الخريطة البحثية المقترحة في المجال وتنمية مهارات، التربية(جامعة الأزهر) – مصر ، ع ١٤٤، ج ٥، ١٣ – ١٥٤.

الصاوي، محمد وجيه. (٢٠٠٧): "توجيه البحوث الجامعية لترشيد التنشئة الثقافية والتربوية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية (توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة) المنعقد في الفترة من ١٨-١٩ فبراير.

العلياني، غرم الله بن دخيل الله سابر (٢٠١٦): خريطة بحثية مقترحة لبحوث الإدارة والتخطيط التربوي في ضوء خطة التنمية التاسعة والاحتياجات التعليمية للمجتمع السعودي، دراسات عربية في التربية وعلم النفس – السعودية ، ع٧٤، ١٣٥ – ١٧٠

النحاس، نجلاء مجد (٢٠١٦): استخدام البحوث الجامعية Undergaduate Research "UR " في تصميم خريطة بحثية مستقبلية لقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية جامعة الإسكندرية في ضوء التوجهات

البحثية العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية بالإسكندرية –مصر، مج٢٦، ع٦، ٢١ – ١٥٠.
النوح، مساعد بن عبد الله حمد (٢٠١٥): خريطة بحثية مقترحة في أصول التربية في الجامعات السعودية، مجلة رابطة التربية الحديثة – مصر، مج٧، ع٢٢، ٢١٥ – ٢٧١.
بغدادي، منار محمد إسماعيل(٢٠١٠). السياسة التعليمية في الدول النامية والمتقدمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠١٥): تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر، ع ٣٠.
بن مرجي، غربي(٢٠١٧): دور البحث المؤسسي في دعم اتخاذ القرار بالجامعات السعودية الناشئة دراسة ميدانية، المجلة التربوية، م ٣١، ع ١٢٤، الكويت، ص ٣٢١–٣٥٤
بيومي، كمال حسني (٢٠٠٩): تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم المفاهيم والمداخل والتطبيقات، القاهرة، دار الفكر العربي.
بيومي، كمال حسني (٢٠٠١): مداخل تحليل السياسة التعليمية، مستقبل التربية العربية، مج ٧، ع٢٠، يناير، ص١٧١– ١٨٠
جامعة الدول العربية (٢٠١٧): مذكرة شارحة بشأن إنشاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في المنطقة العربية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية رقم ٩٩، الأمانة العامة.
جايل، عفاف محمد (٢٠١٣): دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر: دراسة تحليلية. المجلة التربوية –مصر ،ع ٣٤.
جمال الدين، هبة (٢٠١٤): دور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة دراسة حالة إسرائيل، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية(٢٠١٤): وثيقة الدستور المصري، القاهرة، المطابع الأميرية.
حرب، محمد خميس(٢٠١٣): تطبيق إدارة المعرفة بالجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، دراسات تربويه ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر، ع ٧٩، ١٣٩ – ٢٢٨.

حسين، رمضان أحمد عيد (٢٠٠٧) السياسات البحثية بالجامعات المصرية رؤية تحليلية نقدية، دراسات في التعليم الجامعي –مصر، ع ١٤، ١٩٦–٢٣٢.

حنا، نبيل عبد الله عوض(٢٠١٤). السياسات التعليمية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية، دراسة مقارنة، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، م ٢٨، ع ٣.

حنفي، ساري(٢٠٠٩). البحث في العلوم الاجتماعية في المشرق العربي وإشكاليات مراكز البحث خارج الجامعة، المؤتمر الإقليمي العربي"نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

خصاونة، سامي عبد الله (٢٠١٣) دور التعليم في تعزيز ثقافة المجتمع الداعم لتوجهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المؤتمر الدولي الثاني التخطيط التربوي وتحديات القرن الحادي والعشرين، (٢٧–٢٨) نوفمبر، الشارقة.

رضا، مصطفى تمام الدين (٢٠١٥) نحو وضع رؤية للنظرة المستقبلية لمصر حتى عام ٢٠٣٠ والاستفادة من أخطاء الماضي، مجلة المدير العربي – مصر، ع٢٠٩، ٥٩ – ٦٦.

سعد، السيدة محمود إبراهيم (٢٠١١) المخطط التعليمي ودوره في ربط البحث بصنع السياسة التعليمية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو المصرية.

سكران، محمد محمد (٢٠١٠) البحث التربوي من منظور نقدي، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي رؤى مستقبلية) – مصر، مج ١.

سلطان، عبد اللطيف السيد.(٢٠٠٨)أولويات البحث التربوي في مجال التعليم قبل الجامع بالأزهر في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر.

صبري، ماهر إسماعيل وآخرون (٢٠١١): دراسة لتوجهات بحوث التربية العلمية بالمملكة العربية السعودية على ضوء أولوياتها ورسم خريطة مقترحة لها، جامعة طيبة (العلوم التربوية) – السعودية، س٦، ع١، ١ – ٤٦

عبد العال، نجلاء عبد التواب عيسى (٢٠١٦): تصميم خريطة بحثية لقسم أصول التربية بكلية التربية جامعة بن سويف في ضوء الأولويات البحثية، مستقبل التربية العربية –مصر، مج٢٣، ع١٠١، ٢٩٣ – ٤٢٥.

عبد القادر، أسماء عبد السلام (٢٠١٠): دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، عالم التربية –مصر، س ١١، ع ٣١، ٣٣٤ – ٣٦٦.

عبد الموجود، محمد عزت (٢٠٠٢): الفجوة والجفوة بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية (الأسباب–التداعيات–الحلول)، مجلة البحث التربوي، ع ١، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ص٣٣–٣٦.

عثمان، صبري خالد(٢٠٠٨): البحث التربوي ومشكلاته في ضوء المتغيرات المعاصرة –العلم والإيمان للنشر والتوزيع –دسوق، مصر.

عرجاوي، أحمد محمد (٢٠١٤): البحث التربوي في مصر وإمكانيات تطويره، التربية –مصر، مج١٧، ع٤٩، ٢٩٣ – ٣٥٦.

عزب، محمد علي عليوة (٢٠١٣): خريطة بحثية مقترحة لقسم أصول التربية، دراسات تربوية ونفسية: مجلة كلية التربية بالزقازيق – مصر ، ع٨١، ٦١ – ٨٩.

عوض، أسياد محمد (٢٠٠٨): خريطة مقترحة للبحوث التربوية في مجال التعليم الجامعي حتى عام ٢٠٢٥. رسالة دكتوراه غير منشورة. شعبة التربية كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر. القاهرة.

فلية، فاروق عبده، الزكي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٤): معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.

قنديل، أماني(١٩٩١): تحليل السياسات التعليمية، المناهج والتطبيقات، المجلة العربية للتربية، مج ١١، ع ٢، تونس

لاشين، محمد، وإسماعيل، عمر (٢٠١٤): التجديد التربوي في سلطنة عمان ومتطلباتها البحثية رؤية لخريطة بحثية لقسم الأصول والإدارة التربوية

بكلية التربية في جامعة السلطان قابوس. مجلة الدراسات التربوية والنفسية جامعة السلطان قابوس ٨ (٢) ٥٩- ٨٤.

محمد، عبد اللطيف محمود(٢٠١٠): تحليل أداء السياسة التعليمية رؤية نظرية وإطار تطبيقي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة

مجلس الوزراء المصري(٢٠١٣): رؤية مصر ٢٠٣٠، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة

مجلس الوزراء المصري(٢٠١٤): الاجتماعات التحضيرية لرؤية مصر ٢٠٣٠، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، http://sdsegypt2030.com

مجلس الوزراء المصري (٢٠١٤): تقييم سياسة مجانية التعليم قبل الجامعي وأثرها على جودة مخرجات العملية التعليمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة.

مجلس الوزراء المصري (٢٠١٥): استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ الأهداف ومؤشرات الأداء، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، ١٣-١٥ مارس، شرم الشيخ

مصطفى، مجدي محمد. (٢٠٠٢): تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية-كلية التربية، جامعة الأزهر، الجزء الثاني، يونية ع ١٠٩، ٣-٣٥.

مطر، سيف الإسلام علي؛ فرج، هاني عبد الستار (٢٠٠٩): خطايا السياسة التعليمية في مصر: رؤية تحليلية ناقدة"، المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية - التجاوزات والآمال) - مصر، مج ١.

هاشم، رضا محمد حسن(٢٠١٣): واقع البحث التربوي في رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال أصول التربية بكلية البنات جامعة عين شمس، مجلة البحث العلمي في التربية، ع ١٤، جزء٣.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٦): استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤- ٢٠٣٠.

ثانيًا– المراجع الأجنبية:

Al Sumih, A. M.(2016) Research Map of Research Priorities in HE Studies in the Kingdom of Saudi Arabia, Universal Journal of Educational Research 4(7): 1629-1643

Bowen, A. and Rydge, J.(2011): Climate Change Policy in the United Kingdom, Policy paper, Centre for Climate Change Economics and Policy, P.5-23.

Burnaford, Gail, et.al (eds) (2017) The Arts and Special Education: A Map for Research, The John F. Kennedy Center for the Performing Arts

Chen Sun, Pie& et.al (2014) Mapping the Evolution of eLearning from 1977–2005 to Inform Understandings of eLearning Historical Trends, Education Sciences, 4, 155-171;

Diem, Sarah& Young, Michelle D.(2015): Considering critical turns in research on educational leadership and policy, International Journal of Educational Management, Vol. 29 No. 7, 2015, pp. 838-850

Dunn, William N(1994) : "Public Policy Analysis, An Introduction, Prentice-hall, inc., Second ed., USA

Eberhart, et al , Janina(2017): Key factors and challenges of research informed policy making in ECEC: examples from longitudinal studies, International Journal of Child Care and Education Policy,11,1

Eyal, Ori, Rom, Noa, (2015) "Epistemological trends in educational leadership studies in Israel: 2000-2012", Journal of Educational Administration, Vol. 53 Issue: 5, pp.574-596

Frey, D(2011): Policy Analysis In Practice: Lessons From Researching And Writing A "State note" For Education Commission Of The States. Capstone Collection, Paper 2425, P.1-67.

Holbrook, Allyson,others (2000),"Using education indexes to map research trends", Online Information Review, Vol. 24 Iss 3 pp. 197 - 212

Ingwersen, B., Larsen E. Noyons, (2001),"Mapping national research profiles in social science disciplines", Journal of Documentation, Vol. 57 Iss 6 pp. 715 – 740

International Journal for the Scholarship of Teaching and Learning: Vol. 5: No. 1, Article 29.

Jeong, Dong Wook(2014): Shaping education policy research in an Asia-Pacific context, Education Research Institute, Asia Pacific Educ. Rev

Levin, Ben(2005): IMPROVING RESEARCH-POLICY RELATIONSHIPS: THE CASE OF LITERACY, International Handbook of Educational Policy, 613–628, Nina Bascia, Alister Cumming, Amanda Datnow, Kenneth Leithwood and David Livingstone (Eds.), Springer. Printed in Great Britain

Lin, Hai- Chen, others (2013) "Mapping of future technology themes in sustainable energy", Foresight, Vol. 15 Issue: 1, pp.54-73

Lingard, Bob(2016): Think Tanks, 'policy experts' and 'ideas for' education policy making in Australia, Aust. Educ. Res.,43:15–33

Livingstone, Ian D. (2005) From educational policy issues to specific research questions and the basic elements of research design, International Institute for Educational Planning/UNESCO

Muravska, Tatjana, Ozolina, Žaneta (Eds) (2011) Interdisciplinarity in Social Sciences: Does It Provide Answers to Current Challenges in Higher Education and Research? University of Latvia Press, European Commission Representation in Latvia

Nonthakarn, Chariya, Wuwongse, Vilas, (2015),"An application profile for research collaboration and information management", Program, Vol. 49 Iss 3 pp. 242 - 265

Otsuki, Tatsuya(2014): National Institute For Educational Policy Research,
www.nier.go.jp/english/aboutus/index.html.,27,12.

Schuller, Tom(2006): Evidence and Policy Research. European Educational Research Journal, Volume 5, Number 1

Sedighi, Mehri and Jalalimanesh, Ammar (2014) Mapping research trends in the field of knowledge management, Malaysian Journal of Library & Information Science, Vol. 19, no. 1, 71-85

Simmons, Patricia E. et al. (2005): Developing a Research Agenda in science Education, Journal of Science Education and Technology, vol. 14, no. 2; pp.239-252.

UNESCO(2015): Education 2030 Incheon Declaration Towards inclusive and equitable quality education and lifelong learning for all, Framework , For Action Towards inclusive and equitable quality education and lifelong learning for all (Final draft for adoption)

UNESCO(2017): Education transforms lives, France

United Nations(2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.
https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld

Van der Merwe, Linda and Wilkinson, Annette (2011) "Mapping the Field of Statistics Education Research in Search of Scholarship, "International Journal for the Scholarship of Teaching and Learning: Vol. 5: No. 1, Article 29.

Wadi D. Haddad(1995): Education policy-planning process: an applied framework, International Institute for Educational Planning, UNESCO, Paris

Wandersman, Abraham et al. (2008). Bridging the Gap Between Prevention Research and Practice: The Interactive Systems Framework for Dissemination and Implementation, American Journal of Community Psychology, vol.41, issue 3-4, pp.171-181.

Weimer, D. and Vining, A.R. (2011), Policy Analysis, Longman, Upper Saddle River, NJ.

Wong, Yuen Yee, others, (2016) "Trends in open and distance learning research: 2005 vs 2015", Asian Association of Open Universities Journal, Vol. 11 Issue: 2, pp.216-227

Yang, Guoliang, others (2015) "Developing performance measures and setting their targets for national research institutes based on strategy maps", Journal of Science & Technology Policy Management, Vol. 6 Issue: 2, pp.165-186.